الأمم المتحدة

A/55/PV.29

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٢٩**
الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام عرض تقريره على الجمعية العامة في الجلسة العامة ١٠ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشيد بالأمين العام على التقرير الممتاز الذي قدمه إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة (A/55/1).

كذلك، أشار الأمين العام، في بيانه الاستهلالي أمام الجمعية العامة إلى، أن الوقت قد حان كي نشمِّر عن سواعدنا ونبدأ بتنفيذ التعهدات الجريئة التي قطعها على أنفسهم ''ملوكنا ورؤساؤنا'' خلال مؤتمر قمة الألفية. وأؤكد لكم إن حكومتي تشاطره هذا الشعور بشدة وإننا سنعمل معه ومع زملائنا المندوبين من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

ومن بين الرسائل الهامة الواردة في التقرير، أنه أبرز – وفقا لما جاء في إعلان الألفية – أن القضاء على الفقر يجب أن يكون الأولوية الأولى، من بين التعهدات العديدة التي ينبغي لنا الوفاء بها. فمكافحة القضاء على الفقر تمثل تحديا فائقا، وقد أحرز تقدم كبير في التصدي لهذه المسألة. ولكن ما زال نصف سكان العالم يحاولون البقاء على قيد الحياة بأقل من دولارين اثنين يوميا.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام يركز الاهتمام، في تقريره، على تعليم الفتيات بوصفه عاملا حاسما في القضاء على الفقر. ونأمل أن يؤدي بدء عمل فرقة العمل غير الرسمية في نيسان/أبريل إلى زيادة الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز تعليم الفتيات. ويجب أن تكون مكافحة الفقر والتخلف وتدهور البيئة في قمة جدول أعمالنا.

وكما يشير الأمين العام، فقد أصبح الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أزمة خطيرة بالنسبة للتنمية. وقد كان للوباء نتائج خطيرة في عدد كبير من البلدان، وهناك حاجة إلى موارد مالية ومساعدة إنمائية إضافية لمكافحة الفيروس. ويرحب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-66042A
0066042

بلدي بتكوين فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، تحت رئاسة منظمة الصحة العالمية، وضعت استراتيجية لتحسين سبل وصول ضحايا مرض الإيدز إلى الأدوية المضادة له. وقد كانت النرويج من أهم المساهمين في البرامج الصحية المتصلة بالفيروس/الإيدز، وسوف نواصل تقديم الدعم لهذه البرامج، وقد وفرت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي نحو ٥ ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية، في الآونة الأخيرة، من أجل البرامج الصحية في أفريقيا.

ويسترعي الأمين العام في تقريره الانتباه بصورة خاصة إلى أهمية منع الصراعات. ونرحب ترحيبا خاصا بتأكيده على أهمية تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر ومنع الصراعات. ولكن علينا جميعا أن نبذل ما يلزم من جهود لتوفير التمويل الكافي من الميزانية العادية للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمنع الصراعات.

وكما يشير الأمين العام، سيعتمد نجاح هذه الجهود على التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وغيرها. وقد شاهدنا حالات نجاح ملحوظة، وكشفنا أيضا عن مواطن ضعف مقلقة ومؤسفة، خلال السنوات العشر الماضية. وعلينا أن نتعلم من فشل الماضي، ويمكن أن يساهم التحسن في تنسيق جهودنا في الوصول إلى فهم أفضل للمشاكل والحلول على السواء.

لذلك، تؤيد النرويج التوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، برئاسة السفير الإبراهيمي، والنرويج على استعداد للدخول في حوار واسع النطاق عن كيفية كفالة التنفيذ العاجل والفعال للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (A/55/305).

وما زالت الصراعات الجارية في تيمور الشرقية وسيراليون تسبب معاناة لا حصر لها بالنسبة لمئات الآلاف من الأشخاص وتثقل كاهل نظام الاستجابة للأمم المتحدة. ويسرني ملاحظة استمرار مشاركة الأمم المتحدة المكثفة في الجهود المبذولة للتوصل إلى حل لهذه الصراعات، بالتعاون الوثيق مع منظمات أخرى.

ويتناول الأمين العام في تقريره حالة أفريقيا بشكل موسع. وكما أوجز الأمين العام، تشارك الأمم المتحدة في عدد كبير من برامج التنمية وأنشطة أخرى في أفريقيا. ومع ذلك، يعتمد التقدم على موارد تعد شحيحة في حالات كثيرة. وتتفق النرويج مع الأمين العام على أن تظل مشاكل أفريقيا تشكل الأولوية العليا للمنظمة.

لقد نفذت إصلاحات هامة في المنظمة، ونحن نقدر التزام الأمين العام بمواصلة اتباع عملية الإصلاح. ويستطيع الاعتماد على دعم كامل من النرويج في هذه الجهود.

السيد ريان (ايرلندا) (تكلم بالانكليزية): أرحب بهذا التقرير الشامل والمؤثر الذي قدمه الأمين العام عن أعمال منظمتنا (A/55/1). ويلاحظ في مقدمته أن بداية الألفية تتح لنا فرصة فريدة للنظر إلى ما حققته الإنسانية من تقدم وما واجهته من تحديات. والواقع أن الأمين العام نفسه كان القوة الدافعة وراء ضمان أن نستفيد من هذه الفرصة، بصورة كاملة، في مؤتمر قمة الألفية.

إن التقرير المثير للتفكير الذي قدمه إلى مؤتمر القمة، والتنظيم الرائع، والفرصة التي أتاحها لزعمائنا للتفاعل فيما بينهم والخروج برؤيا مشتركة من أجل القرن الحادي والعشرين، أمور وفرت كلها نقطة بداية تتصف بأقصى فعالية ممكنة، لعصر جديد من التعاون في مجال التصدي لمشاكلنا المشتركة وتحقيق أهدافنا المشتركة والأمر متروك لنا الآن، نحن الأعضاء، للتعامل مع هذه التحديات وتحقيق هذه الرؤيا. والتقرير المعروض علينا لا يشمل مؤتمر قمة الألفية، بطبيعة الحال، بيد أن وفدي لا يريد أن تمر هذه المناسبة دون أن نتقدم بالتهنئة والتقدير إلى الأمين العام وفريقه.

ومن المناسب أن ننظر إلى الماضي وكذلك إلى المستقبل في سنة الألفية هذه. ويصح ذلك بصورة خاصة فيما يتصل بالمهمة المركزية المتماثلة في منع الصراعات وحفظ السلام. والتقارير الخاصة برد فعل الأمم المتحدة على تطور الأحداث في سريبرنتشا وفي رواندا تكشف عن مواطن ضعف هامة وتوضح أن مواطن الضعف المذكورة ساهمت في المآسي التي حدثت. وكانت التجربة في سيراليون مفيدة أيضا.

ويجب أن نكون واضحين بالنسبة لأمر واحد. فهذه منظمتنا، وإذا اتضح قصورها عن مواجهة التحديات الماثلة أمامها، فإننا جميعا نتحمل المسؤولية. وإذا كان على إدارة عمليات حفظ السلام أن تبقي على حوالي ٠٠٠ ٤٠ من القوات في ١٥ بعثة مختلفة لحفظ السلام مع وجود عدد غير كاف تماما من موظفي المقر، وإذا وُضعت قوات حفظ السلام في الميدان دون الحصول على التدريب اللازم أو المعدات اللازمة، وإذا أُجبرت قوات الأمم المتحدة على الوقوف موقف العاجز تماما بينما تُرتكب الفظائع، وإذا كانت الاتصالات غير ملائمة، فكلنا مسؤولون إلى حد ما، ويتعين علينا جميعا أن نعكف على البحث عن حلول.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصنع المعجزات. ولقد رأينا في العام الماضي أن الزعماء إذا صمموا على تسوية خلافاتهم من خلال الصراع فسوف يفعلون ذلك إذن. ولكن التقارير التي تناولت مآسي الماضي تبين أن الأمم المتحدة يمكن أن تفعل ما هو أكثر لاتقاء الصراعات وصون السلم إذا عولجت بعض المشاكل. والأمين العام لم يطرح علينا تحديا فحسب، وإنما قدم إلينا أيضا إطارا تعالج فيه هذه المشكلات. وأنا أشير هنا بالطبع إلى تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يرأسه الأخضر الإبراهيمي والوارد في الوثيقة (A/55/305). وحكومتي على أتم استعداد لقبول هذا التحدي، ونعتزم أن نشارك بنشاط في عملية كفالة تنفيذ التوصيات الأساسية الواردة في تقرير الإبراهيمي بنجاح.

وفي العام الماضي كان تعزيز آليات الإنذار المبكر موضوعا له خصوصية في تقرير الأمين العام. ومنذ ذلك الحين حدثت بعض التطورات الهامة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى الفريق الوقائي الذي أنشأته إدارة الشؤون السياسية، وإلى تعزيز قدرات الإدارات والوكالات الأخرى في هذا المجال، علاوة على الإطار الجديد للتنسيق المشترك فيما بين الإدارات.

وقد أولى مجلس الأمن بدوره اهتماما وثيقا لاتقاء الصراعات على مدى الإثني عشر شهرا الماضية، بإجراء مناقشتين علنيتين واعتماد بيانات رئاسية شاملة. وقد زاد تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية. وبذلت جهود للاستفادة من إمكانات الجهات الفاعلة غير الحكومية. إلا أن جهود الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، كما يشير الأمين العام، تلزمها القيادة والموارد، وبالتالي، الإرادة السياسية من الدول الأعضاء.

ويوضح التقرير، كيف أن كثيرا من جهودنا في هذا المجال ما زال يتعين توجيهها لقارة أفريقيا. وما برحت مسائل اتقاء الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع على أيدي منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة، ضرورية للغاية إذا أريد إنهاء الصراعات القائمة، واتقاء اندلاع مزيد من الصراعات، وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية السلمية. وإنني مقتنع بأن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والوسطاء الأفراد، سوف تحقق النجاح في نهاية المطاف في سيراليون، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال،

وأنغولا، وستساعد إثيوبيا وإريتريا بمرور الزمن على تضميد جراح الحرب وإعادة إنشاء العلاقات الأخوية بينهما.

وكانت مساهمات الأمم المتحدة خارج أفريقيا جوهرية في تسوية الحالات التي خرجت عن نطاق السيطرة، وخاصة في كوسوفو وتيمور الشرقية. وستفهم الوفود ما أقصده إذا ما رحبت بصفة خاصة بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد شاركت بلادي بشكل مكثف مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى ٢٢ سنة، وأدى ذلك إلى تضحيات كبيرة بالأرواح، ولكنها أيضا تبعث أكثر على الرضا، وخاصة في الشهور القليلة الماضية. وأود أن أردد دعوة الأمين العام إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط.

ويلاحظ الأمين العام عن حق أن نزع السلاح يشكل عنصرا جوهريا في استراتيجية الأمم المتحدة للسلم والأمن، كما يلاحظ أيضا، أنه بالرغم من تحقيق بعض التقدم، فما زال القلق العميق موجودا إزاء الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية.

وتعد النتيجة الناجحة التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حدثا إيجابيا بصفة خاصة، أسهم فيه تحالف جدول الأعمال الجديد، وأيرلندا عضو مؤسس فيه، إسهاما هاما.

ويشير الأمين العام، ونحن نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في العام المقبل، إلى أن هذه الأسلحة هي التي تقتل معظم الناس في معظم الحروب. وغالبا ما توضع هذه الأسلحة في أيدي الأطفال. وقد آن الأوان لأن يصبح فرض الرقابة على الاتجار بهذه الأسلحة موضوعا تتناوله معاهدة دولية، وتطالب حكومتي جميع المهتمين بهذا الموضوع بالتعاون مع الأمين العام لتحقيق النجاح لهذا المؤتمر.

ويؤكد الأمين العام اقتناعه بأن ازدهار الأسواق والأمن البشري يسيران معا جنبا إلى جنب، ولكنه يحذر من أن العولمة ينبغي أن تكون أكثر شمولا للجميع، وأن فوائدها ينبغي أن تعمم على الجميع بالتساوي. وإذا أريد تخفيض الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف – وينبغي أن يظل ذلك هدفنا المشترك – فالواجب إذن توفير تمويل جيد للتنمية. والأمين العام على حق عندما يقول إن فوائد العولمة ستتجاوز العاجزين عن اجتذاب رأس المال الخاص، إلا إذا تم الحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة قيمتها.

وهذا ما جعل رئيس وزرائنا يقدم إلى مؤتمر قمة الألفية التزاما محددا للغاية يتسم بالشفافية والقابلية للقياس وهو ما يلي: إن أيرلندا ستزيد مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية بحيث تصل إلى الرقم الذي استهدفته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٧. ولهذا السبب تزيد أيرلندا باستمرار مساهماتها في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مع تركيزها على الأنشطة المحورية. ولهذا السبب تسهم أيرلندا باستمرار في التخفيف من أعباء الديون وستستمر في الإسهام في ذلك، حتى وإن لم تكن هي نفسها دولة دائنة، وكل مساعداتها تقدم كمنح.

ولكن التنمية ينبغي أن تكون مستدامة أيضا، وكما يشير الأمين العام في التقرير المعروض علينا، فإن التحديات التي تواجهنا لتحقيق الاستدامة معقدة ومتعددة الأوجه. ويتعين على جيلنا أن يحقق التنمية التي تضمن أن يرث أبناء الأجيال المقبلة بيئة تتيح لهم الوفاء باحتياجاتهم. وتؤمن حكومتي إيمانا راسخا بالحاجة إلى وجود أداة يمكن أن تقاس بها المخاطر التي تواجهها البلدان إزاء الضغوط البيئية. ومن شأن وجود مؤشر قوي وقابل للتطبيق عمليا لقياس مستوى

الضعف البيئي أن يكون له قيمة كبيرة لكثير من الدول الأعضاء، وخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية التي يهدد تغير المناخ وجودها بالذات. ولهذا السبب تمول أيرلندا دراسة تقنية لتطوير هذا المؤشر، بما يتفق مع دعوة الأمين العام للتوصل إلى حلول مبتكرة وعملية للمشكلات المتعلقة بالسعي لتحقيق التنمية المستدامة. وما تقوم به لجنة التنمية المستدامة له أهمية جوهرية بصفة خاصة. ومما له أهمية حيوية ألا يدخر أي جهد أثناء العامين القادمين لكي يتسنى التوصل إلى نتائج ناجحة لاستعراض العشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية – أي مؤتمر ريو.

وختاما أود أن أستخلص نقطة أخرى من تقرير الأمين العام. فهو يقول إن الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص تكسب كلها من التعاون، لأن كلا منها يحقق من خلال التعاون ما لا يستطيع أحد أن يحققه منفردا. وخلال العام الماضي، وحتى انعقاد مؤتمر قمة الألفية، شهدنا تقدما ملموسا جدا فيما يتعلق بتعريف الأهداف المشتركة التي نود تحقيقها. وأنني واثق بأننا سننجح في التوفيق بين مصالحنا الفردية وبين السعي لتحقيق هذه الأهداف المشتركة، وذلك من خلال العمل معا في الأمم المتحدة.

السيد فالديفيزو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام عن إعداد وتقديم تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/55/1. وفي الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أعرب وفدي عن مواقفه وشارك في مناقشة ودراسة كثير من المسائل الواردة في التقرير. وسننهج النهج ذاته أثناء الدورة الخامسة والخمسين، وسنوضح مواقف حكومتنا وشواغلها في هذا العام.

لقد انتهينا من احتفالات مؤتمر قمة الألفية ونحن الآن في حاجة إلى أن نبدأ خلال جمعية الألفية، بتنفيذ مقترحات إعلان الألفية. وإننا على يقين من أننا في مداولاتنا سنولي لهذه الاقتراحات العناية الكاملة وسنتجنب دائما إعطاء أولوية للبعض دون البعض الآخر الذي قد يكون أكثر أهمية وخاصة للبلدان النامية.

وأود أن أشارك في بعض الأفكار الاستهلالية بشأن الوثيقة A/55/1. إننا ندرك التحديات الكثيرة في مجال السلم والأمن. وفي الفقرة ٦٤ بصفة خاصة إشارة إلى الحاجة إلى إيجاد تسوية للصراع الدائر في بلادنا. ولا تزال حكومة كولومبيا ملتزمة بإيجاد حل سياسي للصراع الذي دام أكثر من ٤٠ سنة وتطالب المجتمع الدولي بالتضامن والمثابرة لتحقيق هذه التسوية. وسنواصل العمل عن كثب مع المستشار الخاص للأمين العام بشأن المساعدة الدولية لكولومبيا، وذلك اقتناعا منا بأن التقدم صوب تحقيق السلم سيعكس تحسنا ملموسا في حالة حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بصون السلم وتعزيزه سيكون تقرير الإبراهيمي (A/55/305) بشأن عمليات السلم أساس مناقشاتنا. لقد تلقت الدول الأعضاء هذا التقرير بشكل إيجابي وهناك اتفاق عام على ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة بشأن ما ورد فيه من اقتراحات مما سيكون له أثر على مستقبل الأمم المتحدة. ومع ذلك يجب أن نراعي أولا، أن الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد الذي يمكن أن يضفي الشرعية الدولية على تلك القرارات وذلك لضمان فاعليتها؛ وثانيا، أنه سيكون من غير المناسب أن نعمل على أساس جداول زمنية جامدة تُخضع هذه القرارات لضغوط زمنية لا داعي لها؛ وثالثا، إن تقرير الإبراهيمي أحد الوثائق العديدة التي تتضمن توصيات، وبالتالي ينبغي تقييمها بنفس العناية التي أوليت لتقارير أخرى مثل التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم (A/51/130).

إن تنفيذ الالتزامات الإنسانية الواردة في تقرير الأمين العام يجب أن يتم من خلال توازن حذر يراعي القيود التي تحيط بالأمم المتحدة، وضرورة احترام سيادة جميع الدول والمطالب المتعددة التي تفرضها الأزمات الإنسانية. ومن الضروري أن ننشئ في جميع الحالات أنظمة للتعاون والاتصال مع الحكومات الوطنية الراغبة في المشاركة في منع الأزمات الإنسانية والتغلب عليها.

ومشاكل التنمية تشغل كولومبيا بصفة خاصة. فهناك جوانب عديدة في تشخيص الحالة في الجنوب، مثل الجوانب الواردة في تقرير الأمين العام وفي تقارير أخرى قدمت خلال العام. ومع ذلك، فإنها تفتقر إلى توصيات بشأن العمل الجماعي والفردي اللازم لضمان تنفيذ أهداف إعلان الألفية. هذا الأمر يستحق المزيد من الدراسة المتأنية المتوازنة التي تراعي على نحو كاف مسؤوليات بلدان الشمال والجنوب.

وأختتم بياني بالتفكير في المستفيدين من دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ونرى أن تفكيرنا في مستقبل الأمم المتحدة يجب أن يبدأ بتقييم الماضي داخل النظام الدولي. فما هي البلدان التي كانت المستفيدة الكبرى في الماضي؟ وإلى أي مدى كانت البلدان النامية الخاسرة الكبرى في الماضي؟ ومن الواضح أننا نحن البلدان النامية حصلنا على فوائد هامة من وجود الأمم المتحدة. ومع ذلك، فمن الواضح أيضا أن هذه الفوائد لم تكن كافية. ولذلك نسأل أنفسنا: كيف يمكننا أن نضمن أن شعوب البلدان النامية ستكون ضمن المستفيدين في المستقبل؟ إن عددا كبيرا من الشواغل والتحديات التي ذكرها الأمين العام في تقريره تتضمن على نحو مباشر بلداننا في الجنوب. ونحن مهتمون بالمناقشة وسنشارك فيها؛ ونأمل أن نحافظ على تبادل الآراء الذي بدأ في الشهور الأخيرة حتى تتضمن الحلول بلداننا أيضا.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي في بداية هذه الكلمة، أن يسجل تقديره الكبير للجهود الطيِّبة والمخلصة التي يبذلها الأمين العام لمنظمتنا في مجال إدارة أعمالها وهي تمر في أصعب الظروف وفي نهاية قرن شهد العديد من المشاكل الدولية. كما نهنئه على نجاح أعمال القمة الألفية والنتائج التي تمخضت عنها، متطلعين إلى أن تلتزم الدول بها لضمان نجاح وفاعلية منظمتنا خلال القرن الجديد.

لقد أطلع وفد بلادي على ما تضمنه تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم، ولعل قارئ هذا التقرير يتوصل إلى حقيقتين هما: أولا، أنه لا غنى لنا كحكومات وشعوب عن دور الأمم المتحدة في صون الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات المرتبطة بهما في كافة المجالات. وثانيا، أن مهام الأمم المتحدة أصبحت في غاية التعقيد والشمولية، وأنه أصبح من الصعوبة الفصل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، والفصل بين قضايا الاستقرار السياسي وقضايا الازدهار الاقتصادي.

إن وفد بلادي يؤيد كافة ما طرحه الأمين العام في تقريره، ونود أن نبدي الملاحظات التالية.

أولا، أن قضايا إرساء الأمن والسلم الدوليين يعتبر المحور الرئيسي في عمل الأمم المتحدة، وأننا نؤيد أن يكون هذا الموضوع في مقدمة المواضيع والفصول التي يطرحها الأمين العام في تقريره كل عام مع التأكيد على ارتباط هذا الموضوع بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي نواجهها حاليا.

وثانيا، أن مفهوم الأمن الجماعي وفكرة الوقاية من نشوب الصراعات قبل تفاقمها يجب أن يشملا كافة المشاكل الدولية وبمختلف أنواعها لأنها في النهاية سوف تؤثر

على الأمن البشري، وأن ذلك يتطلب توافقا في الآراء من كافة الأطراف واحترام سيادة الدول.

وثالثا، ترحب الكويت بما شرحه الأمين العام في عملية التقدم التي طرأت على مهام عمليات حفظ السلام. كما ترحب بتقرير السيد الأخضر الإبراهيمي بشأن تقييم هذه العمليات وتعزيزها كأداة رئيسية لصون الأمن والسلم الدوليين، وتدعو الجمعية العامة إلى التعامل مع توصياته بشكل جدي.

وإن الكويت تشعر عن قرب بأهمية عملية حفظ السلام نظرا لما تقوم به قوات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (اليونيكوم) في مجال الحفاظ على أمن واستقرار حدودنا الدولية مع العراق، الأمر الذي جعلنا في الكويت نساهم طوعيا بثلثي الميزانية المخصصة لتمويل هذه القوة.

ورابعا، تعتبر الكويت أن مشاكل الفقر والأمراض التي تفتك بحياة البشر من القضايا القديمة التي ما زالت تواجهها البشرية وأنها ليست كما يقال الآن نتائج العولمة فقط. وأن النجاح في مواجهة مخاطرها يتطلب التحرك الفعال الذي يجب أن يبدأ من مبادرات الدول بشكل منفرد لتصب بعد ذلك في إطار تحرك دولي جماعي ومنظم.

وخامسا، تتفق الكويت مع ما طرحه الأمين العام تماما بشأن موضوع الجزاءات، سواء في تقريره الحالي أو التقرير الخاص بالقمة الألفية، ونضم صوتنا إلى صوت كل من يبدي تعاطفه مع شعوب الدول الواقعة تحت آثار هذه العقوبات. إلا أنه في الوقت نفسه يجب ألا ينصب تعاطفنا مع الأنظمة المهيمنة على مقدرات تلك الشعوب والمستفيدة من هذه الجزاءات والتي وصفها الأمين العام في تقريريه المشار إليهما بالأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية، والتي يجب أن تستهدفها هذه العقوبات وأن تصلح اعوجاج سياساتها.

إن تعاطف المجتمع الدولي يجب أن يكون مع تلك الشعوب المقهورة وليس حكامها.

وسادسا، يشارك وفد بلادي القلق الذي أعرب عنه الأمين العام في التقرير بشأن استمرار عدم التزام الحكومة العراقية بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورفضها للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ورفضها التعاون مع منسق عالي المستوى لحل قضيتي الأسرى والممتلكات الكويتية، وذلك كما جاء في نص الفقرتين ٥٤ و ٥٥ من تقرير الأمين العام. وفي هذا السياق، نعرب عن تأييدنا لما طرحه الأمين العام في هاتين الفقرتين والذي يعكس صفتي الحياد والموضوعية اللتين يتحلى بهما الأمين العام السيد كوفي عنان مما يدفعنا باستمرار للائتمان له عند طرح وعلاج قضايانا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

كما أنه من الأهمية بمكان لفت انتباه الدول الأعضاء إلى أن الاهتمام بمعاناة شعب، وتحت مظلة المشاركة والتعاطف الإنساني، يتطلب إثبات المصداقية بحيث يسري هذا الاهتمام والقلق على معاناة بقية شعوب العالم، خاصة وأنه في بعض الأحيان المتسبب والمسؤول عنها جهة واحدة، وإلا فإن التحيز لمعاناة شعب دون الآخر يكشف نوايا سياسية لا صلة لها بالمبادئ الإنسانية المتعارف عليها والمرتبطة بشكل فطري في نفوس البشرية.

إن الكويت تتوجه بالنداء للدول الأعضاء بمواصلة الطلب من الحكومة العراقية وبشكل مباشر بضرورة حل قضية الأسرى الكويتيين وأسرى الدول الثالثة، وإنهاء معاناة أهاليهم التي طالت عشر سنوات، مع التأكيد على أن حل مثل هذه القضايا يطلب الإرادة السياسية وعدم التمسك بأعذار سياسية تزيد معاناة هؤلاء الأبرياء.

كما أن كافة المنظمات الإقليمية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز

ومنظمة المؤتمر الإسلامي دعت بشكل صادق العراق لحل هذه القضية الإنسانية، وتتمنى من الحكومة العراقية في المقابل الاستجابة لهذه النداءات.

وفي الختام، نود أن نجدد في الكويت دعمنا للجهود التي يقوم بها الأمين العام في مجال قيادته هذه المنظمة، مؤمنين بأنه دون دعم الدول الأعضاء وتعاونهم فإنه لن تنجح هذه المنظمة في مواجهة تحديات القرن الجديد. ونشدد على ضرورة التركيز على التحديات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل القراءة المتأنية لتقرير الأمين العام بشأن القمة الألفية والتعرف على إحصائيات ضحايا الفقر ومرض الإيدز والمخدرات أمر يستحق منا الوقفة الصادقة والتكاتف ونبذ الصراعات والأطماع الفردية التي ستقضي في النهاية على أبنائنا وتحرم أجيالنا القادمة من الاستمتاع بهذه الحياة التي وهبنا إياها الله سبحانه وتعالى، وإن ذلك سيكون قمة الأنانية.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، يا سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة جمعية الألفية. ووفدي على استعداد للتعاون معكم خلال هذه الدورة الهامة.

لقد نجح مؤتمر قمة الألفية نجاحا عظيما. ووضع إعلان الألفية، الذي اعتُمد بتوافق للآراء فيما بين زعماء العالم المشاركين في المؤتمر، مبادئ توجيهية واضحة للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين. وبطبيعة الحال، ليس عقد مؤتمر القمة واعتماد الإعلان غاية في حد ذاتهما، بل يقتصران على تحديد نقطة البدء. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء الآن مسؤولية العمل على تحقيق الأهداف المبينة في تلك الوثيقة التاريخية.

ويوفر تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة دليلا مفيدا تسترشد به جهودنا في هذا الصدد. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام على إصدار ذلك التقرير القيم. واليوم أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل.

وأود قبل كي شيء أن أؤكد من جديد أهمية تعزيز الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة. وكما أوضح رئيس وزراء اليابان يوشيرو موري، ووزير خارجيتها يوهاي كونو، في البيانين اللذين أدليا بهما أمام مؤتمر القمة وفي المناقشة العامة، على التوالي، لا بد من إصلاح مجلس الأمن حتى تتجلى فيه حقائق المجتمع الدولي في يومنا هذا. ومن الأمور المشجعة حقا في هذا السياق أن نشير إلى أن ما يزيد على ١٥٠ بلدا شددت في غضون تلك الجلسات على الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن. علاوة على ذلك، نفهم أن زهاء ٧٠ بلدا أكدت على وجه التحديد ضرورة توسيع نطاق كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

وقد كان الأمين العام محقا عندما شدد في الملاحظات الختامية التي أدلى بها أمام قادة العالم في مؤتمر القمة على ما يلي:

> ”طالب كل واحد منكم تقريبا بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. وهذا بالتأكيد ينبغي أن يعطي زخما جديدا للبحث عن تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة الشائكة ولكن التي لا مفر منها.“ (A/55/PV.8)

ويجب علينا الآن أن نضاعف بذل جهودنا من أجل تحقيق إصلاح مجلس الأمن، بالبناء على الزخم الذي أحدثه زعماؤنا في مؤتمر القمة التاريخي ذلك.

وكما نعلم جميعا فإن الإصلاح المالي مهمة تتطلب منا أيضا جهودا خاصة في هذه الدورة. ومن الضروري لكي نضع هذه المنظمة القيِّمة على أساس مالي سليم وثابت أن نتوخى مزيدا من العدالة في جدول الأنصبة في الميزانية العادية. وبالنظر إلى أنه من المتوقع أن تزداد احتياجات

عمليات حفظ السلام، فمن المهم أيضا أن يكون تقاسم الميزانية أكثر توازنا في تمويل عمليات حفظ السلام. وأرى أن من مسؤولية جميع الأعضاء التصدي لهذه القضية بروح الاستعجال.

وترحب الحكومة اليابانية بتقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305)، وأشيد بجهود السفير الأخضر الإبراهيمي وأعضاء الفريق الذين وضعوا هذه الوثيقة الهامة التي تتضمن الكثير من الاقتراحات المفيدة.

ونحن نتفق تماما مع تأكيد الأمين العام في ١٢ أيلول/سبتمبر على أننا ينبغي أن ندرس توصيات الفريق على وجه السرعة. واليابان، من جانبها، تعلّق أهمية خاصة على تعزيز وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بزيادة فعالية عملياتها. ونتطلع في هذا السياق إلى الغرض المبكّر من الأمين العام لخطة تنفيذ. وسوف نشارك في المناقشات بشأن التنفيذ بصورة تقدمية.

وأود أخيرا أن أؤكد على أهمية أمن الإنسان أو النهج المتمحور حول الإنسان في التصدي للقضايا التي يواجهها المجتمع الدولي الآن. وكما شدد رئيس الوزراء موري أمام مؤتمر القمة فإن من الضروري أن نولي الأولوية لحماية حياة الناس وكرامتهم عند معالجة المشاكل المطروحة علينا والتي تشمل الفقر، وتدهور البيئة، والصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان، واللاجئين، والمشردين، ومرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب وغيره من الأمراض المعدية.

وفي هذا السياق أؤيد بقوة تقرير الأمين العام الذي يشدد على أهمية أمن الإنسان في شتى البيئات. ومع إدراك أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر نشاطا في تعزيز نهج متمحور حول الإنسان إزاء المشاكل المختلفة، أسهمت اليابان إلى اليوم بأكثر من ٨٠ مليون دولار في صندوق أمن الإنسان الذي اقترح إنشاءه رئيس الوزراء الراحل كيزو أوبوشي. ويسرني أن أذكِّر الجمعية بأن رئيس الوزراء موري أعلن أمام مؤتمر قمة الألفية أن الحكومة اليابانية ستقدم إسهاما آخر لهذا الصندوق بمبلغ ١٠٠ مليون دولار تقريبا. ونرجو مخلصين أن يضيف الصندوق إلى استعداد وقدرة المجتمع الدولي لتعزيز أمن الإنسان وهو يتصدى لسلسلة القضايا الكبير في السنوات المقبلة.

السيد موشوتاس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أضاف مؤتمر قمة الألفية والمناقشة العامة التي اختتمت لتوها قيمة لم تعهد من قبل لسعي الإنسان نحو توزيع الثروة على نحو أكثر عدلا. وتتجاوب في قاعات هذه الجمعية أصداء القلق والغضب الصادرة عن أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة والدول النامية عموما، حول اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وحول الآثار السلبية للعولمة، وعبء الديون غير المستدام والخسائر غير المبررة وغير المقبولة في الأرواح من جراء أمراض يمكن توقيها كالملاريا، بينما ينتشر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي نكبت به الدول الأفريقية بوجه خاص، انتشارا بسرعة مخيفة في أنحاء أخرى من العالم.

وقد ذكر بحق أننا نعيش في عالم وفرة ولكن مع فقر مدقع يدق أبوابنا. ولم تتأكد الحاجة الماسة إلى العمل كما تأكدت خلال مؤتمر قمة الألفية، وعلى أعلى تمثيل. فالإعلان الصادر عن هذه القمة التاريخية الذي حدد أهدافا معينة لاستئصال الأمراض القابلة للشفاء ولمكافحة الفقر المدقع إعلان واقعي. والمطلوب هو التصميم على العمل لتحويل ما وعد به مؤتمر القمة إلى واقع كما قال الأمين العام.

ونحن نتفق مع التقدير القائل إن لمكافحة الفقر والآثار السلبية للعولمة، وللشروط التجارية المؤاتية، والاستثمار الأجنبي، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، أهمية طاغية. والأكثر من ذلك أننا نرى أن بوسع المؤسسات الدولية أن تساعد بأن تكون أكثر تقبلا للمشاكل الخاصة والاحتياجات الخاصة لعدد من الدول النامية.

وبالإضافة إلى ما يسببه الفقر المدقع والفقر عموما من معاناة فهما من مصادر تدهور البيئة: إذ يولدان الجريمة وهما السببان الجزريان للصراعات. وقد قال أحد المتكلمين ''إن الشعب الجائع يوقظ الشعب الغاضب''. فلا بد أن نسعى إلى تنفيذ برنامج التسعينات للالتزام بالتنمية، وخاصة الآن بعد تعزيز الالتزامات الواردة في إعلان مؤتمر قمة الألفية.

ويؤكد تقرير الأمين العام على أن دولا كثيرة تساورها شواغل خطيرة ومشروعة إزاء التدخل، ويطرح السؤال التالي:

> ''إذا كان التدخل الإنساني يمثل حقا تعديا غير مقبول على السيادة، فعلى أي نحو ينبغي لنا أن نستجيب للانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان ...؟'' (A/55/1، الفقرة ٣٧)

ونحن من بين الكثيرين الذين تساورهم الشواغل التي يشير إليها الأمين العام.

ونرى أن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعته ١٨٩ دولة عضوا ذات سيادة حمَّل مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين ومنحه سلطة استخدام التدابير المتعسفة، بما في ذلك استعمال القوة عند حدوث تهديدات أو انتهاكات للسلم والأمن. وباستثناء حالات الدفاع عن النفس التي تشملها المادة ٥١ من الميثاق، فإن أي استعمال للقوات المسلحة من أي دولة لحل مشاكل دولية محظور مطلقا وبلا لبس.

ويظل مجلس الأمن المصدر الوحيد للاستعمال المشروع للقوات المسلحة عند التعامل مع انتهاكات السلام وبطبيعة الحال عندما ينطوي الأمر على انتهاكات منتظمة وجسيمة لحقوق الإنسان.

ولا نستطيع إلغاء أو استبدال أحكام الميثاق هذه حيث لا بديل عن مشروعية مجلس الأمن في استعمال القوة المسلحة. والأكثر من ذلك أنه لا يوجد صك دولي آخر يحظى كما يحظى الميثاق بتأييد إجماعي من البشرية. ورغم عمر الميثاق الذي يربو على خمسة عقود فهو لا يزال مهما كما كان ولا غنى عنه الآن أكثر من أي وقت مضى. والمطلوب هو التقيُّد الصارم بأحكامه من الجميع.

وإذا قبلنا التدخل خارج إطار الأمم المتحدة، قد يشجع ذلك أيضا المناضلين من الانفصاليين على إقامة أوضاع تراق فيها الدماء وتؤدي إلى تدخل ما، وحتى وإن لم يتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن استخدام القوة المسلحة، هناك علاجات أخرى قد يوافق المجلس على اللجوء إليها. فإن الآباء المؤسسين قد ضمنوا المادة ٤١ من الميثاق قائمة من التدابير القسرية التي لا تشمل استخدام القوة المسلحة والتي يمكن للمجلس أن يعتمدها. ودخول المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ الكامل يشكل قيدا إضافيا على انتهاك حقوق الإنسان.

وإذا ما تبين عدم كفاية التدابير التي تنص عليها المادة ٤١، يمكن أن تعرض المشكلة لغرض النظر فيها على الجمعية العامة التي تشكل الجهاز الرئيسي الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وينبغي ألا ننسى أيضا أن المسؤولية الأساسية عن حماية حقوق الإنسان للشعوب تقع على عاتق الدول.

واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لا يمكن أن يفسر أو يجب ألا يفسر على أنهما يشكلان عائقا لحماية حقوق الإنسان أو مبررا لعدم فعل شيء عندما تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وبالعكس، فإذا ما حظي الإجراء الذي من المقرر اتخاذه بمشروعية الأمم المتحدة، فإن فرص تحقيق أهدافها في مجال التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة ستكون راجحة.

واللجوء إلى القوة المسلحة بدافع من النوايا الحسنة ولكن مع انتهاك أحكام الميثاق، فيما يتعلق باحترام سيادة الدول، ليس بحل. فهو سيؤدي إلى المزيد من المشاكل في المستقبل. فإذا ما سمحنا بالتدخل الحسن النية خارج إطار الأمم المتحدة، سنطلق العنان لكل الشرور والرزايا إذ سيكون هناك دائما، كما قلنا من قبل، قادة يلجأون إلى العدوان لأغراض توسعية تحت ذريعة الحماية الإنسانية لحقوق الإنسان أو الأقليات أو الجماعات العرقية. والفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق تحظر استخدام القوة هذه.

وموضوع التدخل الإنساني بالغ الأهمية ومثير على حد سواء ويتطلب أن نناقشه مناقشة مستفيضة داخل الأمم المتحدة وخارجها. ومن ثم، نؤيد المبادرة التي اتخذتها كندا في هذا الشأن.

أما بالنسبة للمسائل الأخرى التي أثيرت في التقرير، فينبغي لنا أن نزيد من تعزيزنا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، في حين أن من الممكن أن يحقق التعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، الشريك القوي، إذا ما كان التعاون مرصودا جيدا ومستندا إلى الميثاق، العديد من الفوائد للإنسان وبخاصة في مجال البيئة.

وأما الإصلاح، فإننا نؤمن بأن مجلس الأمن الموسع الذي تتجلى فيه حقائق عالم اليوم سيخدم السلم والأمن على نحو أفضل. وآن الأوان لأن نضع هذا الموقف الواسع التشاطر موضع التطبيق.

وبالنسبة إلى الجزاءات، فنحن نعتقد أن هناك مجالا لتحسينها ونشاطر الأمين العام رأيه القائل أن فرض الجزاءات ينبغي أن يتجه إلى تقليل الآثار السلبية على السكان المدنيين والدول المجاورة إلى أدنى حد.

وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/1 وللأفكار والاقتراحات والتوصيات التي وفرها لنا لكي نفكر فيها. ونحن نؤيد تأييدا تاما النصيحة التي قدمها إلينا الأمين العام بشأن الحاجة إلى تنفيذ أهداف إعلان مؤتمر قمة الألفية، ونحن نقدر على وجه الخصوص تحذيره الخطير بألا نترك أبدا الأمم المتحدة دون موارد تكفل لها حماية الذين وضعوا فيها ثقتهم.

السيد برادهان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): وفدي يود أن يضم صوته إلى الأصوات التي تثني على التقرير الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة. وهذه الوثيقة وتقريره السابق المقدم إلى مؤتمر قمة الألفية يوفران نظرة شاملة عن الأنشطة الجاري الاضطلاع بها في الأمم المتحدة والإجراءات التي من الممكن أن يتخذها الأعضاء لأغراض تنفيذ أهداف الميثاق، وتوخيا للإيجاز يود وفدي أن يعلق على عدد قليل من القضايا التي يشير إليها هذا التقرير.

إن الأمين العام يتصور أن الأمم المتحدة لا تشكل منتدى تعمل فيه الحكومات الوطنية معا فحسب، بل منتدى حقق أيضا على مر السنين تقدما مثيرا على طريق مشاركة الشركات الخاصة والمجتمع المدني والمنظمات العمالية من حيث اضطلاعها بدور ما في النهوض بأهداف ميثاق الأمم المتحدة. ومبادرة الميثاق العالمي التي اتخذها تشكل خطوة هامة في هذا الاتجاه ووفدي يشيد بالأمين العام ونحن ندعوه إلى مواصلة عمله الجدير بالثناء. والآن أصبح من الواضح

تماما أن من الممكن لهذه القطاعات الهامة من المجتمع الدولي التي تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد في جميع أرجاء العالم أن تساعد بشكل كبير على دعم العمل الذي نضطلع به هنا في هذه الهيئة العالمية.

ومن الواضح أن لحفظ السلام وبناء السلام أهمية حيوية، وكما يمكننا أن نرى من تقرير الأمين العام، فقد اتسع نطاق هذه الأنشطة، ويعرب وفدي عن تقديره للإنجازات الكثيرة التي حققتها منظمتنا. ونحن ندرك أيضا أن من الممكن أن تكون هذه المهام صعبة أحيانا وأن احتمالات الإخفاق كبيرة، ورغم أن لحفظ السلام وبناء السلام أهمية كبرى وأنهما ضروريان بالنسبة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري أن ننظر بموضوعية في الأنشطة اللازمة والأنشطة غير البالغة الضرورة بغية الحفاظ على الحد الأدنى من التكاليف المتصلة بالعمليات وعلى جعلها ميسورة الدفع. وفي هذا السياق، نرحب بتقرير الإبراهيمي الذي ينبغي أن ننظر فيه وأن ندرسه بالشكل اللازم.

ومما يشجع وفدي، أن الأمين العام أشار في تقريره إلى المسائل المتصلة بالتعاون من أجل التنمية. وبغية تنفيذ المقررات التي اتخذها المجتمع الدولي، فإن ما نحتاج إليه بشدة في هذا الوقت هو وقف الاتجاه إلى تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد دعت أقل البلدان نموا إلى تحقيق هدف ٠,١٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية من هدف ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي الذي اتفق على توفيره للدول النامية. ونحن نطلب إلى الأمين العام أن يواصل إقناع البلدان المتقدمة النمو بأن من الضروري أن تعيد الإعلان عن التزامها بتحقيق هذا الهدف الهام وأن تحقق هذا الهدف من أجل التصدي للفقر والنهوض بالتعاون الدولي لأغراض التنمية.

وكما أكد الأمين العام، ينبغي أن تقترن التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالحكم السليم وأن تتركز على الشعب. ومع تزايد عدد سكان العالم، والذي من المتوقع أن يصل إلى ١٠ بلايين نسمة في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٣٠، نشعر بقلق عميق من الضغوط التي تشكلها التحركات السكانية. ويمكن لهذه الظاهرة أن تقوض الأسس التي تستند إليها الدول ذاتها وأن تؤدي إلى الإخلال بالنجاحات التي تحققت بالكثير من العناء في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مر عقود من الزمن فعلى الحكومات الوطنية ألا تتخذ خطوات فعالة وناشطة للسيطرة على النمو السكاني فحسب، بل وأن توفر أيضا حكما سليما وأن تنشئ أوضاعا اجتماعية واقتصادية تحقق رفاهة شعوبها. وإلا فإن السلم والأمن في مختلف المناطق سيقوضان بشكل خطير. وينبغي للأعضاء وللمجتمع الدولي أن يوليا المزيد من الاهتمام المركز لهذا الجانب.

ذكر الأمين العام أنه تلقى تأييدا كبيرا للمقترحات المقدمة في تقريره إلى قمة الألفية. ويرى وفدي هذا ولا سيما في حالة التعاون في التنمية الاقتصادية، ويثلج صدرنا أن نعلم بهذا التقبل الواسع النطاق للآراء المطروحة في تقريره. ولكن التأييد اللفظي شيء والإجراء الفعلي شيء آخر. وقد بين الأمين العام هذا بحق وطالب الدول الأعضاء بأن تتجاوز البيانات اللفظية وتبدأ، بدلا من ذلك، في اتخاذ إجراءات ملموسة. ويدعم وفدي دعوة الأمين العام هذه.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): باسم حكومتي، أود أن أعرب عن تقديري واحترامي للأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية – سنة فقد فيها ١٧ شخصا أرواحهم أثناء خدمة الأمم المتحدة في مختلف الميادين الدولية، والكثير منهم فقدوا أرواحهم في أعمال عنف لم يساق مرتكبوها إلى العدالة قط. وهذا في حد ذاته تذكرة كئيبة بأن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن

بلوغ أهدافه الطموحة في التعاون السلمي والمزدهر لصالح البشرية.

ولقد وفرت قمة الألفية، وإعلانها الختامي والمناقشة العامة المترتبة عليه مرة أخرى تحليلا دقيقا لحالات الظلم وانعدام العدالة في العالم وإعلانات سياسية كثيرة بقصد كيفية التغلب عليها. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات حقيقية وفورية لمعالجة هذه المشاكل. ويبين تقرير الأمين العام الشامل والقيم الجهود الضخمة التي بذلتها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المتنوعة. فلنشترك مع الأمانة العامة في إبراز الأعمال التي نقوم بها نحن، الدول الأعضاء، لدعم نفس المسعى وتعزيزه.

وهكذا، فإنني سوف أركز على نقطتين فقط. الأولى هي مساهمتنا، أي مساهمة ألمانيا، في التنفيذ العاجل لتقرير الإبراهيمي، أو على الأقل لأجزاء منه. والثانية هي البحث عن أمم متحدة أكثر شمولية ''نحو إقامة شراكات عالمية''.

ويبين تقرير السفير الإبراهيمي بأنه لا يمكن قيام تنمية مستدامة بدون سلام وأمن دائمين. وقد سلط التقرير الأضواء على حاجتين أساسيتين للمحافظة على السلام في الوقت الحاضر: الحاجة إلى تدريب أفضل، والحاجة إلى وقت أسرع للرد. وتحتاج عمليات حفظ السلام الجديدة إلى عدد متزايد من خبراء الشرطة والمدنيين المؤهلين. ويمكن أن يتراوح هؤلاء الخبراء من ضباط الشرطة المدنيين وراصدي الانتخابات إلى الخبراء القانونيين والإداريين أو الأفرقة الطبية وأفرقة إزالة الألغام. ويجب أن يبدأ التحضير لحالات الوزع المعقدة هذه في وقت مناسب، قبل ظهور الحاجة إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة وصياغة الولاية. ووقت الرد السريع هو الكلمة الرئيسية.

وأمام هذه الخلفية أنشأت وزارة الخارجية الألمانية في تموز/يوليه ١٩٩٩ مركز تدريب دولي ألماني للموظفين المدنيين الذين يتعين وزعهم في بعثات حفظ السلام الدولية. ويتمثل أحد أهداف هذا المركز في إيجاد احتياطي من الأفراد يضم خبراء مدربين ملائمين للمهام المتنوعة للغاية وغير قاصرين على نوع منفرد من الوزع. وهذه هي مساهمتنا الفورية في إنشاء مجموعة من الموظفين المؤهلين الذين يكونون، على نحو ما أوصت به لجنة الإبراهيمي، يكونون جاهزين عند الطلب، للأمم المتحدة – أو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – لوزعهم في أي مكان في العالم، بسرعة وبما يتفق مع الاحتياجات المحددة لأي بعثة معينة. وتم بالفعل إنشاء قاعدة بيانات خاصة للموظفين المدنيين لخلق مرفق شبه جاهز لدعم البعثات الدولية في مرحلة البداية عندما تكون هناك حاجة ملحة للأفراد المؤهلين.

والمناهج مفتوحة الآن للمشاركين الدوليين والمنظمات غير الحكومية. ونعتزم تقديم فرص تدريبية للبلدان التي لا تملك مرافق تدريبية خاصة بها للأفراد المدنيين. وبالنسبة للمواطنين من البلدان التي ليس بوسعها تحمل نفقات المشاركة، ننوي تنظيم منح محددة. وبحلول نهاية سنة ٢٠٠٠ سيكون قد تم تدريب أربعمائة شخص. وسيكون التعاون مع المراكز التدريبية الدولية الأخرى لإيجاد معايير تدريبية موحدة ذات أولوية عليا على برنامجنا.

ودعوني أنتقل إلى النقطة الرئيسية الثانية ألا وهي السعي إلى إقامة أمم متحدة أكثر شمولية، واسمحوا لي أن أقتبس جزءا من الفقرة ٥ من إعلان الألفية التاريخي، الوارد في القرار ٥٥/٢:

> ''وإننا نعتقد أن التحدي الأساسي الذي نواجهه اليوم هو ضمان جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب العالم. ذلك لأن العولمة، في حين أنها توفر فرصا عظيمة، فإن تقاسم فوائدها يجري حاليا على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم

التكافؤ وتوزع تكاليفها بشكل غير متساو... ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يرتكز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع''.

وقد سلط وزير الخارجية فيشر وكثير من زملائه الضوء على هذه النقطة في المناقشة العامة الأخيرة.

وأود أن ألفت انتباه الوفود إلى البند الجديد ''نحو إقامة شراكات عالمية''، الذي قدمته ألمانيا في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. ومن المعروف تماما أن العولمة والتحديات العالمية الكبيرة في كثير من الميادين أدت إلى الأهمية الناشئة والمتزايدة لممثلين عالميين جدد، ولاسيما من المجتمع المدني، وبخاصة من الأعمال التجارية عبر الوطنية. ويعلق الأمين العام عن حق أهمية على المشاركة المناسبة لهؤلاء المشاركين الجدد في أعمال الأمم المتحدة.

وترى ألمانيا، مع عدد من البلدان الأخرى، مناقشة هذه القضايا بروح بناءة وبهدف الوصول إلى نهج مركز ومنسق ومتكامل يضم كل فرد ولا ينحي جانبا أي تجمع إقليمي أمر يعود إلى الدول الأعضاء. وبهذه الروح، تجري بالفعل مشاورات مع عدد من الدول المهتمة من جميع المناطق لكي نقدم سويا مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في دورة الجمعية العامة هذه. وسوف نعمل على تحقيق أوسع توافق آراء ممكن بشأن هذه القضية، ونحن ممتنون جدا لكون أن ردود الفعل التي وردت كانت مشجعة جدا.

وعندما طالبنا الأمين العام بالتشمير عن سواعدنا والبدء بتطبيق التعهدات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا أثناء قمة الألفية، سعينا لاتباع نصيحته. وسأكون ممتنا لو استفادت الدول الأعضاء من المركز التدريبي الألماني لبعثات حفظ السلام الدولية ومساعدتنا على إيجاد توافق آراء مثمر على مشروع قرارينا ''نحو إقامة شراكات عالمية''.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نظرا لأن هذا هو بياني الأول في الجلسة العلنية للجمعية العامة بصفتي الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين لهذا الجهاز الهام للأمم المتحدة، وأن أتمنى لكم كل النجاح في قيامكم بمهمتكم.

والمناقشات الجارية في دورة الجمعية العامة الحالية بشأن موضوع هام مثل تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1) تتركز على موضوعات ذات أهمية فريدة. والتحليلات المكثفة والجوهرية للاتجاهات الرئيسية في التنمية في عالم اليوم التي قام بها رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر قمة الألفية والتي عولجت مرة أخرى خلال المناقشة العامة تلقي علينا مسؤولية خاصة في متابعة مناقشة اليوم.

وتشيد جمهورية بيلاروس بالأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على الاتقان المهني العالي الذي أظهره في قيادته للأمم المتحدة خلال السنة الماضية. وقد كنا كلنا شهودا على العمل الرائع فعلا الرامي إلى تعزيز الأمم المتحدة وتحديد الأولويات الرئيسية لتطورها المستقبلي. وتقرير الأمين العام جزء هام من هذا العمل.

وفي السنة الماضية، كما لاحظ الأمين العام بحق في تقريره، لم يكن المجتمع الدولي قريبا بعد بالقدر الكافي من تحقيق أهدافه الرئيسية التي حددتها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. فخلال هذه السنة لم تنجح الأمم المتحدة في إنقاذ البشرية من ويلات الحرب وفي تحقيق الاتساق بين حقوق الإنسان والتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة مع توفير المزيد من الحريات لجميع الخاضعين للقانون الدولي. ونحن نعرب عن ترحيبنا بحقيقة أن الأمم المتحدة لم تبق

متفرجا سلبيا على حالة الأمور هذه. ومبادرات الأمين العام الرامية إلى إجراء دراسة مستقلة عن سربرينتسا ورواندا، وكذلك فكرة إنشاء فريق رفيع المستوى لتقديم توصيات تهدف إلى زيادة فاعلية عمليات حفظ السلام، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، قد كانت أمثلة حية على هذا الأمر. وإن إجراء تحليل لتقرير هذا الفريق بأسرع ما يمكن وتحديد الآليات اللازمة لتنفيذ توصياته ينطويان على أهمية حيوية بالنسبة لنا من منظور تعزيز فعالية عملية وظائف الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن شعوب بلداننا بحاجة إلى السلام. وفي القرن الماضي قدمت بيلاروس إسهاما هاما في هذه العملية بامتثالها الكامل لالتزامات الأمم المتحدة وذلك بتخليها عن حيازة الأسلحة النووية. وقد أكد من جديد رئيس بيلاروس ووزير شؤونها الخارجية مؤخرا اعتزام بيلاروس مواصلة إسهاماتها في عملية نزع السلاح. وخلال هذه الدورة أودعت جمهورية بيلاروس بالفعل وثائق التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول الرابع – المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى – الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وستواصل بيلاروس الدفاع عن المبادرة النبيلة المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وأوروبا الشرقية.

وقد درست حكومة بيلاروس بعناية ذلك الفصل من التقرير الذي يعالج الجزاءات. ونحن نؤيد الاستنتاج الذي قدمه الأمين العام في تقريره ومفادها أن هذه التدابير القسرية لا تتمخض دائما عن نتائج متماثلة وأن فعالية هذه التدابير أصبحت في السنوات الأخيرة موضع شك على نحو متزايد. وعلاوة على ذلك، في هذا السياق كثيرا ما تكون البلدان الثالثة هي الأطراف التي تعاني. وبيلاروس ليست استثناء في هذا الشأن. ولذا فإننا نؤيد الاقتراح الذي قدمه خلال المناقشة العامة وزير الشؤون الخارجية للجمهورية التشيكية، السيد يان كافان، فيما يتعلق بإنشاء فريق خاص مماثل لفريق الإبراهيمي داخل إطار الأمم المتحدة لإجراء تحليل شامل ومحايد لكل المسائل المتصلة بالجزاءات. وبيلاروس مستعدة للمشاركة بنشاط في عمل هذا الفريق في جميع المراحل.

وفي تحليل فصل التقرير المعنون ''الوفاء بالالتزامات الإنسانية'' (A/55/1 الفقرات ١٠٩-١٥٣)، يود وفد بيلاروس أن يسترعي انتباه الجمعية إلى مسألة تشرنوبل. واليوم في عشية الذكرى الخامسة عشرة للكارثة، لا نزال نعتقد أن هذه المشكلة تمثل مصيبة ليس بيلاروس وحدها التي ما برحت تعاني منها. وقد أثنى رئيس بلدي ووزير شؤونه الخارجية على دور الأمم المتحدة في تخفيف آثار هذه الكارثة. ونأمل مخلصين في أن تقدم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة بصياغة أشكال جديدة من التعاون مع بيلاروس في هذا الشأن.

وقد وضع مؤتمر قمة الألفية وإعلان الألفية اللذان اعتمدهما رؤساء الدول والحكومات أمام الأمم المتحدة مهام عديدة هامة. وقد بدأ جزء من العمل بشأن تجديد الأمم المتحدة في السنة الماضية. وأكد هذا من جديد تقرير الأمين العام الذي ننظر فيه اليوم. ولكن الجزء الرئيسي من العمل لا يزال أمامنا. وبيلاروس مستعدة لمواجهة التحديات الجديدة وتنفيذ أهداف الأمم المتحدة بفعالية.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إن الطابع الرمزي لسنة ٢٠٠٠ وعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية التاريخي سيؤثران حتما على النظر في كل بند من بنود جدول أعمال دورة الجمعية العامة الحالية. ويصح هذا خصوصا فيما يتعلق بالنظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1). وأشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على هذه الوثيقة الهامة التي تتضمن

تغطية موجزة ومدروسة بعمق لأنشطة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية.

ويعتقد وفدي أن اتباع نهج تطلعي للمستقبل تجاه تقييم إنجازات الأمم المتحدة وإخفاقاتها خلال الإثني عشر شهرا الماضية يتوافق على أفضل نحو مع روح جمعية الألفية. وفي سياق المناقشة العامة التي اختتمت للتو سمعنا دعوات متكررة من أجل العمل على تنفيذ الالتزامات المعقودة في مؤتمر قمة الألفية. ولذا فإن اتباع نهج موجه نحو العمل أساسي فعلا لجعل وعد مؤتمر القمة حقيقة.

وسأركز تعليقاتي على ذلك الجزء من التقرير الذي يغطي أنشطة المنظمة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما العبارات التي يفتتح بها الأمين العام هذا الجزء من التقرير:

”ما زال هدف إرساء السلام والأمن لجميع البلدان والشعوب على نحو مستدام يحتل، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، نفس المكانة البارزة التي كان يحتلها لدى الأمم المتحدة وقت إنشائها منذ ما يربو على نصف قرن من الزمان“. (A/55/1 الفقرة ٢٩)

وقد أثبتت بقوة دروس العقد الماضي في صون السلم والأمن أنه لا يمكن الاستغناء عن الأمم المتحدة، ولكنها كشفت أيضا عن جوانب عجزها وقصورها الخطيرة. ولذا فإنه ليس من قبيل الصدف أن تصدرت مهمة معالجة جوانب العجز والقصور هذه المناقشة في الوقت الذي تدخل فيه المنظمة في قرن جديد. واسمحوا لي أن أتناول المجالات الرئيسية التي تلزم فيها التغييرات.

إن أوكرانيا تشارك الأمين العام في الترحيب باهتمام الدول الأعضاء المتزايد الموجه نحو اتقاء نشوب الصراعات. وقد دعا بلدي خلال العقد الماضي إلى ضرورة تعزيز هذا البعد من أنشطة الأمم المتحدة. ونحن نوافق على أن من المهم للغاية استمرار الالتزام القائم بتحسين قدرة الأمم المتحدة على العمل الوقائي الفعال.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الاقتراح الذي قدمه رئيس أوكرانيا ليونيد كوتشما لوضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لاتقاء نشوب الصراعات. وقد قدم رئيس أوكرانيا في مخاطبته الاجتماعات التي تمت على أرفع مستوى لجهازي الأمم المتحدة الرئيسيين – مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر قمة مجلس الأمن – عددا من الاقتراحات بشأن ما يمكن أن يصبح عناصر ملموسة لهذه الاستراتيجية. وعلى وجه الخصوص يمكن لأحد عناصرها الرئيسية أن يتمثل في إنشاء مراكز إقليمية للأمم المتحدة لاتقاء نشوب الصراعات. ويمكن أن يتمثل أحد العناصر المتممة الأخرى في عمليات الوقاية من الصراع، التي ينبغي إبرازها باعتبارها نموذجا جديدا نوعيا من أنشطة حفظ السلام.

إن الإقرار بأهمية منع الصراعات ينبغي له أيضا أن يتجلى في الأنشطة اليومية لمجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، يخبرنا تقرير الأمين العام عن إنشاء فريق وقائي في إدارة الشؤون السياسية، يجتمع بصورة دورية لتحديد حالات الصراع التي يحتمل أن تحتاج إلى اتخاذ إجراءات وقائية (A/55/1 الفقرة ٤٢).

إننا نعتقد أنه سيكون من المفيد حقا أن نشرع في ممارسة داخل مجلس الأمن، بتلقي إحاطات دورية من فريق الوقاية.

وأن تقرير الأمين العام يحيط علما بالزيادة الكبيرة في عمليات حفظ السلام على مدى الإثني عشر شهرا الماضية. وتتصادف تلك الزيادة مع بدء عضوية أوكرانيا في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، فإنني أشعر بالفخر وأنا أؤكد من على هذا المنبر أنه منذ أن أصبحت أوكرانيا عضوا في هذا

المجلس، لا توجد عملية حفظ سلام واحدة، سواء تلك المنشأة حديثا أو الموسعة – من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى سيراليون، وجنوب لبنان، وكوسوفو، وتيمور الشرقية، وإثيوبيا وإريتريا – لم يشارك فيها بلدي بأفراد مدربين ومزودين بمعدات مناسبة. وأن التزام أوكرانيا بعمليات حفظ السلام يقف دليلا على عزمنا على دعم هذه الآلية الأساسية للأمم المتحدة في اضطلاعها بمسؤوليتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد تلقى هذا الجهد دفعة قوية من اجتماع قمة مجلس الأمن الذي أسفر عن عدد من التعهدات الهامة للغاية، من بينها التعهد باعتماد ولايات محددة، وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ. وسوف تهتم أوكرانيا اهتماما خاصا بالتنفيذ العملي لالتزام قطع في آخر جلسة على مستوى القمة عقدها مجلس الأمن، ألا وهي تعزيز المشاورات بين المجلس والبلدان التي تسهم بالقوات.

ومن الأهمية بمكان، أيضا، النظر على وجه السرعة في التوصيات ذات الصلة في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305). وكما أُحطنا علما، فقد التزم الأمين العام بالفعل بتنفيذ التغييرات التي يتحمل مسؤوليتها. وقد بدأ مجلس الأمن هذا الصباح في مناقشة التوصيات التي تندرج في نطاق مسؤوليته. وعلى الجمعية العامة أن تستجيب هي الأخرى لنداء الأمين العام بالعمل بسرعة على تنفيذ توصيات هذا الفريق. وفي هذا السياق، تعتقد أوكرانيا بأن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تمثل أفضل وأنسب محفل للنظر في التقرير، وتناشد هيئة مكتبها عقد دورة استثنائية لبدء المناقشة، بهدف تقديم توصيات فورية إلى الجمعية العامة. ونعتقد كذلك أن من الأهمية إيجاد آلية للمشاورات الدورية بين كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة بشأن تنفيذ توصيات الفريق.

والقضية الأخيرة التي سوف أتطرق إليها تتعلق بالجزاءات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن بغية صون أو استعادة السلم والأمن. وأوكرانيا توافق تماما على الاستنتاجات الدقيقة للغاية الواردة في تقرير الأمين العام بشأن كل من فعالية الجزاءات والجوانب السلبية المترتبة عليها. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر وجهة النظر القوية التي تعتنقها أوكرانيا ومفادها أن من الضروري تماما وضع منهجية واضحة ومنطقية بشأن فرض ورفع تلك الجزاءات، تأخذ بعين الاعتبار شواغل السكان المدنيين ومصالح البلدان الثالثة. ونعتقد أن من الأهمية الإبقاء على ممارسة مجلس الأمن الأخيرة بتحديد حدود زمنية للجزاءات وقت فرضها. ولا بد من وضع معايير موضوعية وآليات لتقييم فعالية تلك الجزاءات وتأثيرها، بما في ذلك على الدول المستهدفة. ونؤيد كذلك الرفع الفوري للجزاءات عندما تتوفر أسباب كافية للاعتقاد بأنها حققت الغرض منها. وتعتزم أوكرانيا دعم الجهود الرامية إلى ما حدده الأمين العام بما يلي

”تطور الجزاءات وصيرورتها أداة أقوى للردع ولاتقاء نشوب الصراعات“ (A/55/1، الفقرة ١٠١).

واختتم بالتأكيد مجددا على استعداد أوكرانيا لمواصلة العزم على الإسهام بنشاط في الجهد المشترك بهدف دعم الأمم المتحدة .

السيد أليمان (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/55/1)، الذي قدم لنا رؤية شاملة للأنشطة التي تمت، والعقبات والتحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. ومن حيث الأساس، فإن منظمتنا كانت ولا تزال، محفلا من أجل البحث عن حلول عادلة ودائمة في المجالات التي تشغل أقصى درجات اهتمام المجتمع الدولي: السلم والأمن؛ وتلبية

الالتزامات الإنسانية؛ والتعاون الإنمائي؛ والنظام القانوني الدولي؛ وحقوق الإنسان.

وكما يؤكد التقرير، فإن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي صون السلم والأمن الدوليين. وإنني أتفق تماما مع الرأي القائل بتغير طبيعة الصراعات ونطاق أسبابها. فخلال الحرب الباردة، كانت المواجهة الأيديولوجية وانتهاكات الحدود تمثل أخطر العوامل التي تهدد السلام، واليوم، فإن معظم الصراعات أصبحت صراعات داخلية تشكل انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية للسكان برمتهم الخطر الرئيسي على الأمن العالمي.

ويود وفد بلدي أن يؤكد ويحدد بوضوح معيارين نسترشد بهما في هذا المجال. أولا، إننا نعتبر أن قضايا حقوق الإنسان لا تقع بصورة خالصة في نطاق الولاية الداخلية للدول، إذ يحكمها أيضا ميثاق الأمم المتحدة، وهو معاهدة دولية ذات التزامات ملزمة للأطراف. ثانيا، إننا نعتقد أن أوجه القصور السياسية والإرث التاريخي المتجسدة في الهيئات المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تضفي شرعية على إجراءات عقابية دولية على الإطلاق، أيا كانت المبادئ الإنسانية السامية التي تستند إليها. والعمل الجماعي الذي يتطلب استخدام القوة يجب أن يلتزم بأحكام الفصل السابع من ميثاق سان فرانسيسكو؛ وأي إجراء يتجاهل تلك الأحكام يقوض مصداقية المنظمة والاستقرار المؤسسي لتلك الآليات.

وأود هنا، أن أُثني على الجهود الطيبة التي بذلها الفريق رفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي انعكست فيما يعرف بتقرير الإبراهيمي (A/55/305). إن مضمون هذا التقرير، ولا سيما التوصيات التي تضمنها، تستحق تحليلا رصينا وواقعيا من قبل المنظمة، حتى يتسنى للأمم المتحدة إمكانية الاعتماد على آلية مجددة ومعززة تضطلع بصورة فعالة من خلالها بالمهام متزايدة التعقيد في هذا المجال. وينبغي أن يتم ذلك، بطبيعة الحال، دون المساس بالمبادئ التي تحكم أنشطتها، والمتفق عليها عالميا.

إن الأمن والسلم ونقيضيهما العنف وعدم الاستقرار هي مفاهيم لا يمكن معالجتها بمعزل عن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب. والتنمية هي المهمة الأساسية التي تواجه الدول وهي تسعى من أجل التقدم وهدفها الرئيسي هو أن تقدم خيارات جديدة لرفاهية الفرد، ويتطلب تحقيقها وجود أساس راسخ للتنمية البشرية وتعزيز الديمقراطية. وينبغي أن تكون هذه التطلعات هي القاسم المشترك في كل جهودنا، ولكنها تصبح واقعا للقلة القليلة فحسب أما بالنسبة للبقية فتظل في نطاق النظرية لما ينبغي أن يكون. وتواجه البلدان النامية العديد من العراقيل في جهودها الوطنية من أجل تحقيق مستويات أعلى من التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المشاكل قائمة منذ عقود، ومما يزيدها تعقيدا تلك الآثار المترتبة على عولمة ينصب تركيزها على السوق الحرة، والتنافس والتكنولوجيات الجديدة للاتصالات، أكثر مما تركز على كفالة توزيع الفرص على الصعيد العالمي بين البلدان كافة وبين جميع قطاعات السكان.

وفي هذا الصدد، يتضمن تقرير الأمين العام أفكارا ومبادرات تدعو المجتمع الدولي إلى التأمل واتخاذ الإجراءات الحاسمة. وأتفق مع الأمين العام في أن أهم هدف إنمائي للأمم المتحدة يجب أن يظل القضاء على الفقر. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب أن نستحدث الآليات الواجبة بحيث تولد العولمة المنافع لجميع البلدان، بغض النظر عن درجة التنمية فيها. وقد آن الأوان لاقتراح مبادئ وخطوط توجيهية لعملية العولمة، التي لا تزال في مرحلتها الأولية.

ومفهوم تشاطر المسؤولية في إدارة العلاقات الدولية يشكل الآن مبدأ من مبادئ القانون الدولي، يتضح في ولاية

مؤتمر قمة الألفية، الذي يعرف بجلاء الدور الجوهري للأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا بد للألفية الجديدة أن تكون شاهدا على المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء عن تدعيم الآليات المتعددة الأطراف بغية إيجاد سيناريو دولي أكثر عدالة، وبالتالي أكثر سلاما وأمنا.

وفي هذا السياق، فإن ما تبذله المنظمة من جهود لوضع قواعد لتنظيم العلاقات الدولية في جميع مجالات الأنشطة الإنسانية هي جهود جديرة بالثناء. وهذا الإسهام من جانب الأمم المتحدة يجب أن يدعم العملية المعقدة للاعتماد المتبادل، التي تبزغ من النظام الدولي الجديد، والتي تتطلب الامتثال لها واحترامها بإخلاص، بحيث تحول النظرية إلى واقع عملي.

والتأملات الواردة في تقرير الأمين العام تدعونا إلى الاعتقاد بأنه نظرا للمهام الجديدة والجسيمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، فإنها تتطلب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، دعم الدول الأعضاء المالي لكي تحقق التطلعات إلى تحقيق السلم والتنمية الدوليين. والتأييد السياسي الذي قدمه قادة دولنا إلى المنظمة في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد مؤخرا يجب أن يترجم إلى دعم مالي كاف. ويجب أن تقدمه كل دولة وفق قدرتها الحقيقية على الدفع، نظرا لتفاوت مستويات التنمية إلى حد يستوجب عدم تحميل البلدان الأفقر مسؤوليات إضافية تعمل على استمرار إعاقة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ولن نكفل توفر موارد مالية جوهرية أو نضمن مبدأ التشاطر العادل للأعباء إلا من خلال نظام يقر بهذه الاختلافات ويوفر القدرة على التنبؤ.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يعرب عن امتنانه لتقرير شامل يغطي مجال الأنشطة الواسعة النطاق للمنظمة أثناء العام الماضي. ويسمح لنا بند جدول الأعمال الحالي أن نتأمل على نحو أكثر تحديدا في أعمال المنظمة والتحديات التي تواجهها كل يوم خلال هذه السنة الرمزية.

وكما ورد في التقرير، فإنه لا توجد قضية تتطلب انتباهنا ومواردنا أكثر من تحقيق السلم والأمن. والواقع أن المطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في مجالات منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام، وعمليات المتابعة المتنوعة، ستستمر في تشكيل جوهر أنشطة المنظمة. وفي نفس الوقت، فإن استجابة المنظمة لهذه المطالب في الوقت المناسب والنوعية العامة لهذه الاستجابة هما اللتان تحددان فائدة المنظمة لجماهيرها العريضة.

وعلى الدول الأعضاء أن تهتم بما اعترف به الأمين العام حيث ذكر:

”أنه لم يعد في الإمكان الالتزام بالتعريف الضيِّق للأمن الجماعي على أنه غياب الصراع المسلح، سواء فيما بين الدول أو داخلها“. (A/55/1، الفقرة ٣١)

ويدعو التقرير بكل حق إلى اتخاذ نُهج مبتكرة لإدارة عمليات السلام المعقدة، بما فيها تلك التي تجسر على تجاوز المجالات المؤسسية والإدارية بحثا عن حلول شاملة. وفي هذا الصدد، توافق كرواتيا على وجهة نظر الأمين العام بأن العالم يتحمل مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة عندما تنتهك على نطاق واسع حقوق الإنسان الأساسية والمقبولة عالميا.

ودروس صربرينتسا، ورواندا، ومؤخرا سيراليون وغيرها، تبرهن مرة أخرى على أهمية ولايات مجلس الأمن الواضحة، والحسنة الإدارة، والممكن تحقيقها. ولكن حتى أفضل الولايات تظل حبرا على ورق إن لم تدعمها الإرادة السياسية والسبل اللازمة لتنفيذها.

ونعتقد أن التجربة الكرواتية في التقدم من بلد مستقبل للعاملين على حفظ السلام إلى بلد مساهم بهم يمكن

أن تكون تجربة تستفيد منها المنظمة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة الصغيرة في بريفلاكا في كرواتيا أثناء هذه الدورة، وزيادة مشاركة كرواتيا في عمليات حفظ السلام في المناطق الأخرى.

ومن الواضح أنه قد آن الأوان لإجراء تقييم دقيق، وشامل، وهام لعمليات السلام. وفي هذا الصدد، فإن وزير الشؤون الخارجية في كرواتيا قد رحب، في بيانه في الجمعية العامة في ١٣ أيلول/سبتمبر، بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/55/305). وتؤيد كرواتيا عملية الإصلاح بجميع جوانبها، بما في ذلك وضع المفاهيم المتعلقة بولايات مجلس الأمن واعتمادها، وتخطيط البعثات المتكاملة ودعمها، والنشر السريع للبعثات ومددها المناسبة، فضلا عن إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام.

ولا تزال الأمم المتحدة تعمل في بيئة دولية دينامية. ويتعرض الأمن البشري للتحدي لا من الصراعات فحسب، بل من حالات الطوارئ التي تتسبب فيها الطبيعة أيضا. وبغض النظر عن الأسباب، فإن الاتصال العالمي المتبادل يحتم وجود آثار واسعة النطاق لهذه التشابكات على الأفراد، ورفاههم الاقتصادي، والبيئة. وقد طولبت الأمم المتحدة طيلة العام الماضي على نحو متزايد بتنسيق العمل الإنساني من خلال نهج فيما بين الوكالات. وما أنجزته المنظمة في هذا المجال يثير الإعجاب، من كوسوفو وتيمور الشرقية إلى فنزويلا وموزامبيق.

وترحب كرواتيا بالتعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يزال التقدم متقطعا في نزع السلاح العام. وفضلا عن ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في نزع الألغام له أهمية بالنسبة لكثير من البلدان التي لا تزال تعاني من هذه الآفة لفترة طويلة بعد زوال كثير من الجوانب الأخرى للصراع.

لقد كان العام الماضي حافلا بالتقدم في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة بالنسبة لتدعيم منظومة الأمم المتحدة لكي تدافع عن المدونة الدولية لحقوق الإنسان وتواصل تطويرها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية العامة البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي وقّعت عليه ٦٢ دولة عضوا حتى الآن، بما فيها كرواتيا. وسيدخل حيِّز النفاذ قبل انتهاء هذا العام. ومع ذلك، يجب معالجة الاتجار بالنساء، فهو أحد التحديات المتبقية. وفضلا عن ذلك، ما زال من الواجب إدماج المعوقين من سكان العالم ضمن السياسات الاقتصادية والإنمائية.

وقد كانت الحماية القانونية للطفل على الصعيد الدولي إحدى قصص نجاح الأمم المتحدة، حيث أن اتفاقية حقوق الطفل أكثر صك جرى التصديق عليه عالميا. ومع ذلك، ترى كرواتيا أن قضية حماية الطفل لم تصل بعد بالصورة الكافية إلى المستويين الإقليمي والمحلي، وبخاصة بالنسبة إلى التغلب على نواحي الإجحاف في تعزيز التعليم. وعلى المنظمة أن تضطلع بدور في هذه العملية.

ولا يمكن حتى الآن إصدار حكم نهائي على العولمة. ولكن لدينا عدة ملاحظات مؤقتة على خصائصها، ومنافعها، وآثارها السلبية. وفي هذا الصدد، فإن اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإعلان الوزاري المعني بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق أهداف التنمية والحاجة إلى سد الفجوة الرقمية يمثِّل إسهاما ضخما من جانب الأمم المتحدة.

وعلى نفس المنوال، تمضي قدما على نحو جيد الأعمال التحضيرية للحدث الرفيع المستوى المعني بتمويل

التنمية المقرر عقده في السنة القادمة. ومن شأن المشاورات الواسعة النطاق التي تجري حاليا والتي تشارك فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، من بين الأطراف الفاعلة الاقتصادية العالمية الرئيسية الأخرى، أن تبشر خيرا بملكية ضرورية واسعة النطاق لنتيجة ذلك الحدث الذي تحفزه الأمم المتحدة.

ولا تزال كرواتيا مقتنعة تماما بضرورة أن تقوم الشؤون المالية للمنظمة على أسس سليمة ومستدامة ومنصفة. وفي هذا الصدد، نتطلع قدما إلى عملية الإصلاح المتعلقة بجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التأكيد من جديد على مبدأ القدرة على الدفع كأساس لمساهمات الدول الأعضاء. وبالمثل، تؤيد كرواتيا تعزيز وإنعاش المنظمة، بما في ذلك إصلاح أجهزتها الرئيسية. وتعرب كرواتيا عن اعتقادها بضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لاستعادة التوازن الدقيق بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، لا سيما فيما يتعلق بالتوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): أولا وقبل كل شيء، أعرب عن الشكر للأمين العام لتقريره السنوي الشامل والزاخر بالمعلومات عن أعمال المنظمة. ويغطي التقرير بالتفصيل كافة جوانب أعمال المنظمة في السنة الماضية وهو جدير بأن ندرسه دراسة دقيقة.

وفي قمة ألفية الأمم المتحدة التي اختتمت على التو، استعرض رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء وأوجزوا تجارب الأمم المتحدة في الـ ٥٥ سنة الماضية واعتمدوا إعلان ألفية الأمم المتحدة، وأكدوا من جديد التزامهم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبعد أن وضعوا مخططا لعمل المنظمة في القرن الجديد وفي الألفية الجديدة، قدمت القمة إرشادا هاما لعملنا.

وأركز بياني اليوم على ثلاث مسائل. أتصدى أولا لمسألة حفظ السلام.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره:

”ما زال هدف إرساء السلام والأمن لجميع البلدان والشعوب على نحو مستدام يحتل، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، نفس المكانة البارزة التي كان يحتلها لدى الأمم المتحدة وقت إنشائها“. (A/55/1، الفقرة ٢٩)

وفي الوضع الجديد، لا تزال عمليات حفظ السلام وسيلة هامة كي يتسنى للأمم المتحدة أن تفي بالتزاماتها لضمان السلام والأمن الدوليين. ولقد تبين من الخبرة المكتسبة في السنوات الماضية أنه لا يمكن الاستغناء عن دور مجلس الأمن في ذلك الميدان كما أن سلطته لا تخضع للمساءلة.

لذلك ينبغي المحافظة على مسؤولية مجلس الأمن وقيادته السياسية في ميدان حفظ السلام وزيادة تعزيزهما. وفي الوقت نفسه، ينبغي مواصلة مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة - فضلا عن مبادئ حفظ السلام المعمول بها منذ فترة طويلة من قبيل الحياد وموافقة الأطراف في الصراع، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس.

وبالرغم من مساهمة عمليات حفظ السلام في السلام والأمن الدوليين، إلا أنها ليست بلسم كل الأمراض على الإطلاق. وبغية تمكين عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتصبح أكثر فعالية يتعين علينا أن نعالج الأعراض والأسباب الجوهرية للمشاكل، على حد سواء. وبعبارة أخرى، يتعين علينا أن نحاول اجتثاث جميع الأسباب الحقيقية للصراع. وفي هذا الصدد، نعرب عن الأمل في أن تعلق الأمم المتحدة أهمية حقيقية على الحالة في

أفريقيا وأن تزيد مشاركتها كي يتسنى لها أن تحسم القضايا ذات الصلة في تلك القارة.

أما فيما يتعلق بمعضلة التدخل، يرى الوفد الصيني أن الأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية الأولية عن صيانة السلام في العالم، وينبغي لها أن تسهم مساهمات إيجابية وعلى نحو أكبر لوقف الأزمات الإنسانية الكبيرة وأن تحول دون أعمال القتل الجماعي المأساوية التي يقع ضحيتها المدنيين الأبرياء. غير أننا، في الوقت نفسه، على دراية تامة بمدى تعقد التدخل الدولي وأخطار التدخل غير الملائم. ويتعين أن يأذن مجلس الأمن بأية تدخل وينبغي أن يرمي إلى القضاء على الأسباب الأساسية للصراع بدلا من تأخير تسويته، وأن يرمي إلى تسهيل المصالحة بين الأطراف بدلا من تغذية الكراهية والمواجهة. وينبغي أن تحترم القوى الكبرى وتكتلات البلدان سيادة البلد الضالع في الصراع وسلامته الإقليمية بدلا من استخدام التدخل الإنساني للتدخل في شؤونه الداخلية أو لبدء صراعات جديدة.

وفي السنة الماضية، شهدت الأمم المتحدة زيادة كبيرة من حيث عدد عمليات حفظ السلام الجديدة ونطاقها، على حد سواء. ولكن جهود حفظ السلام في سيراليون وأماكن أخرى لم تؤت بنتائجها المتوقعة، ما أبرز المشاكل في عمليات حفظ السلام الجارية وضرورة إصلاحها. وفي هذا الصدد، فإن التقرير الذي قدمه الفريق المعني بعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة الذي عينه الأمين العام جاء في حينه تماما. ويعرب الوفد الصيني عن تقديره لجهود السفير الابراهيمي والأعضاء الآخرين في الفريق. ونعتقد أن التقرير قد وضع مجموعة توصيات مدروسة جيدا بشأن كيفية تحسين عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، التي نعتقد بأنها جديرة بأن تقوم هيئات الأمم المتحدة بدراستها دراسة متعمقة. والتوصيات التي تحظى باتفاق على نطاق واسع والتي يسهل تنفيذها، يجب أن تنفذ فورا ونتطلع قدما إلى المناقشات التي ستجرى بشأن التقرير، ونحن على استعداد للمساهمة على النحو الواجب في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

وثانيا، سوف أتكلم عن التنمية، وثمة عمل هام آخر تقوم به الأمم المتحدة أي الاستجابة بنشاط للعولمة وتحقيق التنمية المشتركة للجنس البشري. المد المرتفع للعولمة قد جلب لنا تحديات كبيرة فضلا عن أنه هيأ لنا الفرص. لقد تحملت البلدان النامية عبء الآثار السلبية لهذا المد. من أجل ذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها الواجب عليها القيام به لتضييق الهوة بين الفقراء والأغنياء ولتعزيز الرخاء المشترك في المجتمع الدولي، لكي تضمن أن تتمتع جميع البلدان بمزايا العولمة على قدم المساواة وتحول دون زيادة توسيع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والاستقطاب في العالم.

وينبغي أن تولي الأمم المتحدة أولوية عليا لمسألة التنمية، وتزيد إلى حد كبير - بدلا من أن تقلص - مخصصاتها من الموارد في هذا الميدان وأن تجعل بصورة حقيقة القضاء على الفقر أهم هدف إنمائي لها في الوقت الحاضر، حسبما أوضح الأمين العام في تقريره. ونعرب عن التقدير للجهود الكبيرة والانجازات التي حققتها الأمم المتحدة بالفعل في هذا الصدد. ونأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة، حسبما يقتضي الوضع الجديد، من إعداد دراسة متعمقة لآثار العولمة السلبية على مساعي القضاء على الفقر. إعلان ألفية الأمم المتحدة وضع كثيرا من الأهداف المحددة من أجل القضاء على الفقر. ونأمل في أن تقدم الأمانة العامة في أسرع وقت ممكن تدابير تنفيذية مفصلة، حتى لا تظل تلك التدابير مجرد حبر على ورق إلى الأبد.

ثالثا، يشكل الاستقرار الاستراتيجي العالمي الأساس الذي يرتكز عليه الأمن العالمي، كما تشكل معاهدة عام ١٩٧٢ للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ركنا أساسيا هاما للاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويمثل اعتماد الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين للقرار المتعلق بالمحافظة على معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها (A/RES/54/54) بأغلبية ساحقة دعوة من غالبية بلدان العالم إلى بعض البلدان كيما تحافظ على تلك المعاهدة وتلتزم بها بدقة. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة إيلاء اهتمام جاد للجهود التي يبذلها أي بلد لاستحداث نظام دفاع وطني يضر الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وأن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوث أي تطور آخر لهذا العمل الخطير. وقد سبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشاكل أمنية واقتصادية واجتماعية خطيرة للبلدان النامية بشكل عام وللبلدان الأفريقية بشكل خاص. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من كل جوانبها المقرر أن ينعقد في العام القادم وكذلك من العملية التحضيرية له وأن يعمل على التوصل إلى حل مبكر لهذه القضية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد دواكا (غابون)

ونحن على ثقة من أن الجهود المتضافرة لجميع الدول الأعضاء وللأمم المتحدة بوصفها أهم منظمة حكومية دولية تمثل العالم اليوم، ستظهر حيوية جديدة في القرن الجديد، مسترشدة بالمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لشغل هذا المنصب الهام والمسؤول. ونحن على ثقة بأن هذه الجمعية الألفية التاريخية ستتوصل إلى نتائج باهرة تحت قيادته.

وأود كذلك أن انضم إلى كل الذين أعربوا عن امتنانهم لرئيس الدورة الرابعة والخمسين معالي السيد ثيو بن غوريراب – للطريقة الفعالة التي نظم بها أعمال تلك الدورة وكذلك لجهوده في التحضير لقمة الألفية.

واسمحوا لي كذلك أن أشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة، الذي يتضمن العديد من الأفكار القيمة التي تتعلق بكل جوانب أنشطة مجتمعنا تقريبا. إن المقترحات والأفكار الواردة في هذا التقرير جديرة بالدراسة المتأنية جدا. ونظرا لضيق الوقت سأتطرق في بياني بقدر أكبر من التفصيل إلى القضايا التي تقتضي، في سياق مشاكل عصر العولمة، أقصى قدر من الاهتمام المكثف من المجتمع الدولي والتي تهم جمهوريتنا بصفة خاصة.

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة، التي تكتسي أهمية بالغة ولها طابع رمزي، وسط اهتمام معزز ومكثف من المجتمع الدولي – وهو اهتمام موجه إلى المسائل الملحة المدرجة في جدول الأعمال الدولي والتي سنناقشها خلال الأشهر القليلة القادمة.

لقد بدأت الدورة الخامسة والخمسون أعمالها بقمة الألفية التاريخية، وهي محفل دولي شارك فيه عدد لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول والحكومات. وهذا يدلل على رغبتنا المشتركة في التوصل إلى مستوى من الفهم للتغييرات التاريخية التي تحدث، وعلى وعينا بالتكافل المنتشر بشكل شامل في عالمنا المعاصر، كما أنه يدلل على إخلاصنا للمبادئ الأساسية الواردة في الميثاق.

ونحن نتشاطر تماما الرأي الوارد في تقرير الأمين العام القائل بأن الحاجة إلى ضمان الأمن والاستقرار الدوليين تظل تشكل إحدى المشاكل الأساسية لعالمنا المعاصر ونحن على عتبة القرن الجديد. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الدور القيادي في هذا الخصوص ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة

باعتبارها المنظمة الدولية التي لها أسمى اعتبار على الصعيد العالمي.

ومن الواضح تماما اليوم أنه في الظروف الراهنة للعولمة، التي يتحد فيها العالم ويترابط ترابطا وثيقا، لا يمكن أن يكون هناك أي أمن دولي شامل بدون تحقيق الأمن لمختلف المناطق والأمن القومي لفرادى الدول. ونعتقد أن مبدأ العالمية سيظل يشكل أحد المعايير الأساسية والمحورية لعمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تؤيد أوزبكستان الامتثال الصارم والثابت من جانب جميع الدول للنظام الدولي لمنع الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي. وبدون ذلك، يستحيل الكلام عن الاستقرار الاستراتيجي على أي من الصعيدين العالمي أو الإقليمي.

ومع ذلك فإن الدلالة الهامة للعوامل الإقليمية تصبح واضحة في عملية نزع السلاح النووي، إلى جانب مبدأ العالمية، نظرا لأن هذه العوامل يمكنها إلى حد كبير أن تعزز وتعرقل على حد سواء تعزيز النظام الشامل لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. وهنا يتعين التشديد على أن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بناء على مبادرة من دول المنطقة المعنية تمثل إسهاما جوهريا في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، والأهم من كل شيء في عملية صون السلم والأمن الدوليين.

ومما له أهمية خاصة بالنسبة لأوزبكستان إضفاء الشرعية القانونية الدولية على مبادرتها الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ونحن نقدر حق التقدير جهود الأمين العام، وإدارة شؤون نزع السلاح برئاسة وكيل الأمين العام السيد دهانابالا، وكذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الرامية إلى دعم العملية الجارية لإنشاء هذه المنطقة وبشكل خاص لدعم أنشطة الفريق العامل للخبراء الإقليميين المعني باستكمال مشروع معاهدة تتعلق بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وكما لاحظ رئيس جمهورية أوزبكستان السيد إسلام كاريموف خلال قمة الألفية، تقتضي التحديات والمخاطر الحالية أن تتكيف منظومة الأمم المتحدة بأسرها وآلياتها بشكل ديناميكي مع الطابع المعقد للواقع والمنظور الحاليين، وأن تضع نُهجا جديدة لضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار.

وفي رأينا أن الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة تعني اعتماد طائفة واسعة من التدابير اللازمة لتعزيز دورها وأهميتها، والأهم من كل شيء لحسم المشاكل الإقليمية والعالمية.

وفي هذا السياق، نرى أنه من الضروري إصلاح مجلس الأمن من خلال التوسع في عدد أعضائه الدائمين بضم بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية. إن ألمانيا واليابان اللتين أكدتا مجددا دورهما الهام في السياسة العالمية فضلا عن كونهما من الدول الرئيسية المتكفلة بتمويل أنشطة الأمم المتحدة والعديد من المشاريع والبرامج الخاصة بالشؤون الإنسانية وبعمليات حفظ السلام، لهما الحق الكامل في أن يمثلا بين الأعضاء الدائمين للمجلس.

وعلاوة على ذلك، نرى أن من المهم ضمان الفعالية للأمين العام في التصدي للتحديات العالمية والإقليمية وذلك بتوسيع صلاحياته.

ونقر بأن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز دور ومسؤولية مجلس الأمن في القضايا المتعلقة بمنع نشوب الصراعات المسلحة، والاستخدام الفعال لأدوات وآليات الحل السلمي للمنازعات بما في ذلك ما يسمى بآلية إنفاذ السلام لحسم الصراعات، وخصوصا الصراعات التي استمرت لوقت طويل.

وكما لاحظ رئيس جمهورية أوزبكستان في بيانه أمام قمة الألفية فإننا نجد في عالمنا المعاصر أنه بدلا من مخلفات الحرب الباردة، أصبح الإرهاب الدولي والتطرف والقومية العدوانية والانفصالية أدوات التفجير الخطيرة التي يمكن أن تقوض السلام والاستقرار. ولا بد لنا من أن نعترف بأن الإرهاب قد أصبح من أكبر التحديات والأخطار التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين في عصرنا. وهنا نأمل في أن تحظى هذه القضية بأعلى أولوية في أعمال منظمتنا.

وفيما يتصل بأهمية قيام المجتمع الدولي بتصعيد حملته على خطر الإرهاب الدولي المتزايد وما يتسم به ذلك من طابع ملح، ترحب أوزبكستان باقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد حان وقت توضيح أنه لا يمكن مناهضة الإرهاب والتطرف إلا بتنظيم حملة مضادة لمظاهرهما، تناهض في المقام الأول، تلك المراكز الدولية التي تُمنح موارد مالية وأخرى هائلة، وتقوم بتدريب وتصدير الإرهابيين المزودين بأحدث ما تم التوصل إليه من الوسائل التقنية والأسلحة والتمويل.

وتتطلب حملة مناهضة الإرهاب جهودا دولية منسقة واعترافا واسع النطاق بما للدول من حقوق في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية. وهذه الأحكام تثبت أهمية النظر في مبادرة أوزبكستان الخاصة بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، تحت رعاية الأمم المتحدة، التي طرحها الرئيس إسلام كريموف على مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في اسطنبول. وفي هذا الصدد، تناشد أوزبكستان أعضاء المنظمة، مرة ثانية، تأييد تلك المبادرة والبدء في تنفيذها العملي في أقرب وقت ممكن.

ويركز تقرير الأمين العام الاهتمام، بصورة خاصة، على مسألة خطر المخدرات. وهذه مشكلة بعيدة المدى، تزداد تعقيدا نتيجة لارتفاع نسبة أخطر ظاهرتين في وقتنا الحالي: الإرهاب الدولي، وتجارة المخدرات. وتعمل بلايين الدولارات من إيرادات الاتجار غير المشروع بالمخدرات على توفير الدعم المالي للإرهاب الدولي ونجد أن تنفيذ اتفاق دول مجموعة الـ ٨ على استئصال مصادر تمويل النشاط الإرهابي، بالأفعال لا بالأقوال، له دلالة كبيرة هنا.

إن إعلان الألفية، الذي يحدد أهم المجالات للجهود المشتركة في القرن الحادي والعشرين، هو تعبير عن عزم أعضاء المنظمة على اتخاذ تدابير متفق عليها لمكافحة ومضاعفة جهودها لتنفيذ التزاماتها وكبح مشكلة المخدرات العالمية. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي سيعقد تحت شعار ”تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى: نهج متكامل لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب“ – في طشقند يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر والذي يشترك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأوزبكستان – سيكون مساهمة إيجابية في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها.

ختاما، أود مرة أخرى أن أؤكد من جديد الفكرة الأساسية لتقرير الأمين العام، وهي أننا، ونحن في مطلع ألفية جديدة، علينا مرة أخرى أن نضطلع بمسؤولياتنا، وأن نستغل الزخم التاريخي للتغلب على الخلافات والعقبات القائمة، وأن نوحد جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا النبيلة وتخليص كوكبنا من الحروب والصراعات المدمرة ومن الأزمات والنكبات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها معالي الأمين العام في إدارة أعمال الأمم المتحدة. ونسجل شكرنا وامتناننا على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/1، بما يتضمنه

من معلومات قيمة تعكس بوضوح الدور الذي تضطلع به هذه المنظمة لمواجهة التحديات والمشاكل الدولية المتعاظمة.

إن الملاحظات التي أبداها الأمين العام في تقريره تجسد أفكارا ومقترحات من شأنها أن تساهم في تطوير أنشطة الأمم المتحدة ضمن إطار ولايتها المحددة بموجب الميثاق؛ ويأتي في مقدمتها صون الأمن والسلم الدوليين. وإن دولة الإمارات العربية، التي تعلق أهمية كبرى على دور المنظمة الدولية في سبيل احتواء النزاعات وحالات الاحتلال الناشبة بين الدول أو داخلها، تتفق مع ما ذهب إليه الأمين العام في الفقرة ٣١ من تصوراته لمفهوم الأمن الجماعي، والذي لا بد أن يشمل أيضا معالجة المشاكل السائدة كانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب الدولي والأمراض المعدية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة المحظورة والكوارث الطبيعية، فضلا عن الفوارق الواسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية بين الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تكاتف المجتمع الدولي لإيجاد حلول موضوعية لها، على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

إن تعاون الدول والتزامها بمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي والبروتوكولات العالمية الأخرى المنظمة للعلاقات الدولية، هو جزء أساسي من أهداف منع نشوب النزاعات والصراعات وصنع السلام. وعليه، فإننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، على احتواء هذه الظواهر والحالات. وأيضا ندعم تصوراته التي جاءت في الفقرة ٩٤ من التقرير:

”إن بناء السلام ينطوي في الممارسة العملية على مبادرات ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية والعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون“. (A/55/1، الفقرة ٩٤)

لقد أشار تقرير الأمين العام إلى أنه رغم ما شهده العام الماضي من زيادة هائلة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام فإن بعض هذه العمليات عانى من بعض الإخفاقات، بسبب انعدام الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية، فضلا عن المشاكل الإدارية والمالية التي تعاني منها قوات حفظ السلام. وعليه، فإننا نؤيد ما جاء من مقترحات وتوصيات إيجابية وبناءة في تقرير السيد الأخضر الإبراهيمي المعني بعمليات حفظ السلام. وندعو إلى التوجيه المنهجي للموارد البشرية والمالية، وتعزيز الجهود المدنية والإنسانية والقضائية المبذولة لاحتواء النتائج المترتبة على الصراعات، مثل إعادة توطين المشردين وتسريح إدماج المقاتلين في المجتمع، ومعالجة انعكاسات انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما للشعوب التي لا تزال ترزح تحت الاحتلال؛ ومقاضاة المسؤولين عن هذه الجرائم؛ وحماية الموظفين الدوليين في مواقع العمليات؛ فضلا عن تقديم الدعم السياسي والمالي الدولي لهذه الدول من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لقد عبر الأمين العام في الفقرات ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ الواردة في التقرير، عن أهمية نزع السلاح، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، كعنصر هام في استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق أمن وسلامة الدول والشعوب.

إن دولة الإمارات، إذ تؤمن بحق الدول، وخصوصا الصغيرة منها، في تعزيز قدرتها الدفاعية لمواجهة شواغلها الأمنية الإقليمية وسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، فإنها في نفس الوقت لا تؤيد سياسات الدول

الهادفة إلى امتلاك الأسلحة المحظورة والمغذية لتصعيد التوتر وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي.

وعليه فإننا نطالب هذه الدول بإعادة النظر في مواقفها واللجوء إلى اتباع سياسات أكثر شفافية وموضوعية تفضي إلى إيجاد الحلول السلمية العادلة والدائمة للمشاكل والنزاعات الدائرة بينها وبين الدول المجاورة وفقا للشرعية الدولية ومبادئها.

كما ندعو إلى تعزيز دواعي التفاؤل التي أشار إليها الأمين العام حول نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، وذلك من خلال تنفيذ الدول النووية لما تعهدت به في مجال التخلص التدريجي من ترساناتها النووية الأمر الذي سيعزز من أمن واستقرار البيئة العالمية.

إن الفصل الثاني من تقرير الأمين العام، المعني بالوفاء بالالتزامات الإنسانية، استعرض بكل وضوح الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة، في مجالات تقديم خدمات الإغاثة والمعونات الإنسانية والغذائية والإنمائية والتعليمية والبيئية والاقتصادية ومكافحة الأمراض والكوارث الطبيعية في العديد من الدول، لا سيما الأقل نموا بينها.

إننا نقدر كافة هذه الجهود البناءة والإيجابية التي تبذلها هذه الهيئات والوكالات المتخصصة في هذا المضمار، بما فيها الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي. ولتدعيم هذه التوجهات الإنسانية والإنمائية يتطلب الأمر مساهمة دول المجتمع الدولي خاصة الدول المتقدمة بتقديم الدعم المالي والفني والتقني المتعدد الأهداف لمساعدة هذه الهيئات في الاضطلاع بمسؤولياتها، وأيضا للدول المتضررة من هذه الحالات وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نتفق مع ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره من تقييم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بما في ذلك حالات الفقر والمديونية التي تواجه العديد من البلدان النامية، خاصة الأقل فقرا، والتي جسدت طبيعة المشاكل والتحديات التي تعاني منها هذه الدول وأصبحت مغذية للحروب الأهلية والإقليمية. وعليه لا بد من قيام المجتمع الدولي بإيلاء هذه المشاكل وتداعياتها ما تستحقه من أهمية وذلك من خلال إنشاء نظام اقتصادي دولي منصف وعادل تشارك في صياغته الدول النامية والمتقدمة من أجل استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية ونموها.

ختاما، لقد أكدت القمة التاريخية للألفية، التي انعقدت في مطلع هذا الشهر وما تمخضت عنه من توصيات ومقترحات هامة، الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في البيئة العالمية المعاصرة باعتبارها تمثل المكان الطبيعي لمعالجة القضايا العالمية. ولترسيخ دعائم هذه الأهداف والمبادئ، لا سيما في ظل العولمة المتعددة الأبعاد والمتغيرات الواسعة في العلاقات الدولية، ينبغي إصلاح هياكلها وتحسين مواردها المالية والبشرية وأنشطتها المختلفة بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها في مجالات التصدي للصراعات القائمة وبناء السلم وتحقيق التنمية المستدامة لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء.

السيد فونسيكا (المكسيك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة. فالتقرير خير دليل لنا، وهو يبين كيف تترجم الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء إلى عمل يومي تضطلع به آلية الأمم المتحدة.

لقد سعت الأمم المتحدة إلى الاستجابة للتحديات الجديدة الموجودة في العالم. واقتضت عمليات حفظ السلام مزيدا من المهام والمسؤوليات لتلبية احتياجات الحالات المتزايدة التعقيد في الميدان. ووضعت برامج جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة بغية مواكبة المشاكل التي لا تقف عند الحدود الوطنية.

كما اتخذت المنظمة تدابير للمساعدة على القضاء على الفقر والأمية والأمراض المعدية. وتعد الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز مثالا يحتذى في هذا الصدد.

وقد أصبحت مبادرة الميثاق العالمي مبادرة إبداعية هامة تستهدف صياغة تحالف عريض القاعدة من أجل التغيير. وجميعنا يعرف أن الحكومات وحدها لا تستطيع أن تفعل الكثير. فمشاركة المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أساسية في تحقيق التقدم لأهداف الأمم المتحدة في كثير من الميادين، بما فيها التنمية واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وتبين هذه الأمثلة أن الأمم المتحدة تتقدم بحق في الاتجاه الصحيح.

كانت قمة الألفية مناسبة لكي نعيد إلزام أنفسنا بتعزيز الآليات التي تمكننا من مواجهة القوى الجديدة والمتنافرة أحيانا التي تشكل عصرنا. ووفرت قمة الألفية فرصة لزعماء العالم لتقييم الإنجازات التي حققتها التعددية – فضلا عن معرفة التحديات المنتظرة. وكان عقد القمة نجاحا في حد ذاته وتعبيرا عن مكانة المنظمة وأمينها العام.

البيانات المدلى بها في القمة والمناقشات التي دارت حول الموائد المستديرة والإعلان الذي اعتمد حددت من جديد الأهداف السامية للمنظمة. وقد آن أوان السعي إلى تحيق هذه الأهداف في العمل اليومي للمنظمة. وحسبما بيَّن الأمين العام بحق، حانت الآن لحظة البدء في تحويل التعهدات الجسورة التي قطعها رؤساء دولنا أو حكوماتنا على أنفسهم إلى أعمال. وتكمن المشكلة في كيف نفعل ذلك، وكيف نتغلب على توافق الآراء السطحي على المبادئ العامة ونبدأ في اتخاذ خطوات ثابتة في اتجاه تنفيذ الالتزامات.

ثمة اقتراحات محددة مطروحة على البحث تتعلق بعمليات حفظ السلام. وتقرير الإبراهيمي هو ثمرة الاستعراض الشامل لعمل المنظمة في هذا المجال. ويُعد نائب الأمين العام الآن خطة للتنفيذ لكي تنظر فيها الدول الأعضاء.

والبرازيل ترحب بهذه المبادرات. فقد ازدادت عملياتنا لحفظ السلام في عددها وتعقيدها، وأدت إلى التوسع في طاقة المنظمة، بما يفوق قدرتها على الاستجابة بفعالية للولايات الجديدة.

والولايات، حسبما أوضح تقرير الإبراهيمي، ينبغي أن تكون واضحة يمكن التعويل عليها وتطبيقها. ونحن بحاجة لأن نتأكد من أن الولاية الممنوحة لعمليات حفظ السلام تناسب المتطلبات الخاصة بالحالة المعنية. ومن الواضح أن القرار النهائي يستند دائما على التقييم السياسي. ومع ذلك فبإمكاننا تحسين احتمالات النجاح إذا استندت الولاية أيضا إلى معلومات موثوق بها وإلى مشورة تقنية سديدة. ولهذا فإن التوصيات الرامية لتعزيز قدرة الأمانة العامة على جمع وتحليل المعلومات تستحق الثناء وينبغي أن تولى الاعتبار الواجب. يجب أن نعمل على زيادة عدد الموظفين في الأمانة العامة الذين يوفرون التوجيه للقوات ولرجال الشرطة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن تفادي المزيد من المشكلات والإحباطات بتطبيق فكرة بسيطة جدا هي أن من الأفضل عدم إرسال بعثة بدلا من إرسال بعثة تكتنفها العيوب منذ إنشائها.

إن التطبيق الهادف لبعض التوصيات الواردة في التقرير يتطلب موارد إضافية كبيرة ومن الضروري أن نحدد بوضوح أفضل الطرق للحصول على الموارد المطلوبة.

لقد وضعت قمة الألفية أولويات فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. ولسوء الطالع ليست لدينا مجموعة من التوصيات في مجالي القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، مقارنة بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (A/55/305) في ميدان المحافظة على السلم.

لقد تعهدنا بأن نخفض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ عدد سكان العالم الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وكذلك عدد الذين يعانون من الفقر. ولكن كيف يمكننا أن نفعل ذلك؟ أينبغي أن نفعل ذلك وحدنا على الصعيد الوطني؟ وما نوع التعاون المطلوب على المستوى الدولي؟

إذا أردنا أن تكون العولمة نعمة لا نقمة للبلدان النامية فيجب أن نعالج الاختلالات الصارخة في التدفقات الدولية للتجارة والاستثمارات. والجهود في هذا الصدد مطلوبة على الصعيدين الدولي والوطني. كما أن التعاون الدولي المتزايد من أجل التنمية يجب أن تصاحبه نظم سياسية سليمة واحترام لحقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وللقضاء على الفقر يجب أن يقترن وجود البيئة الدولية المؤاتية بالتزام وطني متجدد يجعل الفرد محور عملية التنمية.

أثبتت قمة الألفية أن الأمم المتحدة هي الأداة الشرعية الوحيدة للعمل الدولي. وبينت أن القيم والمبادئ التي تجسدها الأمم المتحدة تظل صالحة وأن تعزيز الهيئات المتعددة الأطراف هو الاتجاه الممكن الوحيد. ومن ثم فإن مهمتنا هي أن نحقق التوقعات التي أثارتها القمة عن طريق إعادة تنشيط التعددية في جميع جوانبها.

السيد فالديز (بيرو) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بيرو أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/55/1) فهو يصور حالة الأمم المتحدة في مجالاتها المختلفة والتحديات التي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي في بداية القرن الجديد.

ويذكرنا التقرير بتعقد المهمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وأخيرا السياسية، التي يجب أن نتناولها في هذه الألفية، بالإضافة إلى الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرادى وجماعات على الاستقرار والسلم والأمن الدوليين.

دأبت بيرو منذ البداية على إقامة مشاركتها في المنظمة على أساس الالتزام الثابت بالمبادئ والأهداف الواردة في الميثاق. وحتى فيما يجاوز ذلك تظهر بلادي بشكل مستمر الأهمية الخاصة التي توليها للعمل المتعدد الأطراف، سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي، في حل المشاكل الدولية.

هذا الموقف، المبدئي أساسا، تدعمه أنشطتنا على المستوى الثنائي ويتجلى في الاتفاقات الخاصة بترسيم الحدود والمسائل الأخرى المتصلة بحسن الجوار التي كانت معلقة مع إكوادور وشيلي. وبالإضافة إلى اقتناعنا بأهمية السلم فإن خطواتنا في المفاوضات مع هذين البلدين استرشدت بقناعتنا بشأن أثر هذه الاتفاقات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا وللمنطقة كلها، والتخفيف من حدة التوتر وتخفيض الإنفاق العسكري.

لهذا أود أن أؤكد على أهمية الجهود التي يجب أن يضطلع بها المجتمع الدولي في عملية التحرك التدريجي والحقيقي صوب نزع السلاح الشامل، الذي يعتبر هدفا أخلاقيا وعمليا يجب أن يظل دائما نصب أعيننا. ومع ذلك يود وفدي أن يؤكد من جديد أن الأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق في نهاية المطاف إلا عن طريق التنمية المنصفة لجميع الأمم. وأود أن ألقي الضوء على حقيقة أن النهوض بالتنمية

هو أفضل مشاركة في تحقيق السلم الدائم. وكنت أتمنى أن يقيم التقرير صلة أوثق بين هاتين الفضيلتين.

إن مبادئ الميثاق تسبغ على الأمم المتحدة توجها أساسيا يوفر حجمه ونطاقه ولاية قوية متجددة لأجهزة الأمم المتحدة. ولكن هذه الولاية تتطور في ظل الظروف الجديدة عن طريق ظهور مفاهيم جديدة بل وتفسيرات أخرى لأحكام الميثاق، يمكن رؤيتها من خلال ممارسات مجلس الأمن مثل الوزع الوقائي.

لقد حدث عند صياغة ولايات بإنشاء بعض من عمليات حفظ السلام أن الالتزام بمبادئ الميثاق لم يكن واضحا، ولا الاحترام اللازم لتخصصات أجهزة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة الجمعية العامة، التي تضم أكبر عدد من المشاركين وتعتبر بالتالي أكبر جهاز ديمقراطي في المنظومة.

ووفدي مستعد أيضا للمشاركة في الاقتراحات الجديدة للأمين العام وسيدرس بعناية الاقتراحات الواردة في تقرير الإبراهيمي حتى يكون عمل الأمم المتحدة أكثر فعالية في هذا المجال الحيوي الذي يهدف إلى حماية بقاء الدول وسلامة ورفاه شعوبها بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ونوافق على الأولوية التي أولاها الأمين العام للعمل الوقائي في الصراعات الدولية وكذلك أهمية تعزيز الأمانة العامة في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك يود وفدي أن يوجه الانتباه إلى الزيادة في النفقات الناجمة عن زيادة عدد العمليات والأثر المفرط لذلك على بلدان مثل بلدي الذي يواجه صعوبات ضخمة في تحمل النفقات، حتى من غير هذه المشاركة.

يود وفدي أيضا أن يعرب عن مؤازرته موظفي الأمانة العامة في التضحيات الكبيرة التي قدموها. إننا نشيد بجهودهم للمحافظة على السلم وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان التي تتعرض للخطر، كما هو الحال في تيمور الشرقية وسيراليون والكونغو وإريتريا وإثيوبيا. وبلادي تلتزم التزاما شخصيا بكل هذه الأنشطة الهامة التي تضطلع بها المنظمة.

إننا نؤيد الأمين العام في سعيه إلى تحقيق توافق آراء جديد ووضع صكوك وآليات جديدة تجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في الاضطلاع بولايتها الأساسية والاستجابة لها. إن التعقد الكبير في المسرح الدولي يواجه الأمم المتحدة بميادين أخرى للعمل تتضمن مشاكل لها طبيعة اجتماعية واقتصادية. ونفضل أن نرى حالات تستخدم فيها الدبلوماسية الوقائية لحل المشكلات.

إن الأنشطة المكثفة التي تقوم بها الأمم المتحدة في صيانة السلم وبناء السلم تبين لسوء الطالع أن انتهاء الحرب الباردة لم يعد على المجتمع الدولي بعوائد السلم التي كان يتوقعها.

وعلى العكس من ذلك تزايدت الصراعات المحلية، خاصة في أماكن معينة من العالم، مثل أفريقيا، وقد ألقى التقرير الضوء عليها. ونلاحظ أيضا الأثر السلبي للعولمة في الميدان الاقتصادي، وقد شدد التقرير على الفجوة بين الأغنياء والفقراء. إن هذا ينطوي على خطر زيادة تهميش قطاع عريض من البشرية فيما يتعلق بالزخم الاقتصادي الإيجابي الذي ينعم به الآخرون نتيجة لاستخدام التكنولوجيا.

وفي سياق البحث عن آليات ومؤشرات جديدة للعمل يجب أن نتذكر أن التعاون من أجل التنمية يبقى شرطا لبقاء بلداننا على قيد الحياة وأداة حاسمة لتحقيق الرفاهية المنصوص عليها في الميثاق لشعوبنا.

وتوافق بيرو على ضرورة النظر في استئصال الفقر باعتباره أحد الأهداف الأكثر أهمية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. فالأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تتضمن ولايتها السلم والأمن ورفاه الشعوب والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد سنحت للأمم المتحدة فرصة فريدة من نوعها للتصدي للقضاء على الفقر على نحو شامل. وتقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية تحقيق الهدف المحدد في إعلان الألفية، وهو خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقد مكنتنا استراتيجية بيرو الوطنية من وقف زحف الفقر، فتثبيت مستوياته، ثم خفضها. وتم خفض نسبة الفقرة المفرط من ٢٧ في المائة إلى ١٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧. ولا يسع البلدان الفقيرة كبلدي، التي تبذل جهدا عنيدا لحل هذه المشكلة الخطيرة، إلا أن تشعر بالسرور للأهمية المتزايدة المعلقة على الحد من وطأة الفقر.

ومن دواعي رضا بيرو التام التنسيق المتزايد حجما وفعالية بين جميع هيئات الأمم المتحدة بشأن القضاء على الفقر، والمتابعة المناسبة للاتفاقات التي يتم التوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بمسائل التنمية الاجتماعية. ولكن يجب أن أوضح أن هذا الهدف لا يمكن بحال من الأحوال فصله عن النمو المستدام أو عن التنمية الاجتماعية التشاركية التي تركز على مشكلة البطالة الخطيرة، وهي أحد الأسباب الرئيسية للفقر ولتدهور ونوعية الحياة في بلداننا. ومن الأهمية بمكان إيلاء النظر الواجب وبصورة مستمرة للمسائل ذات الصلة بتمويل التنمية، بما في ذلك التجارة، لأن من المستحيل تحقيق أهدافنا في النمو الاقتصادي جنبا إلى جنب مع التنمية الاجتماعية ما لم تتوافر الموارد الضرورية.

وكانت بيرو تفضل لو أن تقرير الأمين العام كرس قدرا أكبر من العناية لهذه المسألة الهامة وأولى مزيدا من التأكيد لمسائل موضوعية من قبيل الإجراءات الحمائية في التجارة، وعبء الديون الخارجية المفرط، وشروط السداد، ومستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المناسبة التي تتفق مع الالتزامات المتعهد بها تجاهنا. علاوة على ذلك، كنا نود لو أننا رأينا مزيدا من تحليل العوامل اللازمة للاستثمار الأجنبي، وبصفة خاصة التفاوتات التي تواجهها البلدان النامية في نطاق النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي. فكل هذه الأمور، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التنمية، جديرة بعناية الأمم المتحدة على سبيل الأولوية.

ولا بد لنا من التعليق أيضا على ما ورد في التقرير بشأن التنمية المستدامة. إننا نتفق تماما مع الأهداف المبينة في التقرير، ونوافق على أن المشاكل معقدة ومتعددة الجوانب. ويسرنا التقدم الذي تم إحرازه في طائفة متنوعة من المجالات المهمة للغاية، فمن دواعي سرورنا، على سبيل المثال، التفاوض بشأن بروتوكول قرطاجنة للأمان الأحيائي الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.

ومع ذلك، كنا نفضل الأخذ بنهج أقوى إزاء الالتزامات المتعهد بها بشأن تغير المناخ، بما في ذلك إصدار توصية بسرعة بدء نفاذ بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. ونجد أيضا بعض الصعوبة في تقبل الارتباط الذي يعقده التقرير بين البيئة والتجارة. فهذه الأمور تستحق مزيدا من الدراسة المتعمقة والعناية الوافية. ولا يمكن لبيرو أن تقبل الرأي غير المتروي بوجود تكامل بين السياسة المتعلقة بالبيئة والسياسة المتعلقة بالتجارة دون وجود توافق واضح في الآراء داخل منظمة التجارة العالمية.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): دعوني أبدأ بالإشارة إلى أن جلسة اليوم المتعلقة بتقرير الأمين العام عن

أعمال المنظمة (A/55/1) فريدة في نوعها لأنها تنعقد مباشرة عقب مؤتمر قمة الألفية التاريخي، الذي جمع في هذه القاعة ذاتها عددا لم يسبق له مثيل قدره ١٥٠ رئيس دولة أو حكومة جاءوا لمناقشة مسألة محورية هي دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وقد كتب الأمين العام في تقريره عن الألفية (A/24/2000) بكثير من البصيرة النافذة والصلة الوثيقة بهذا الموضوع، عن رؤية للمنظمة مقرونة باستعراض عام للتحديات والمسائل الكثيرة التي لا بد لنا بكل تأكيد من مواجهتها كمجتمع من الأمم. ويتمثل الهدف من المقترحات والإجراءات المحددة في ذلك التقرير في تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتضامن الفعال فيما بين الأمم وفيما بين الشعوب.

إن الأفكار والمقترحات المحددة الواردة في إعلان الألفية سوف تجعل من الممكن الاتفاق على رؤية لما تكون عليه الأمم المتحدة من تجهيز أفضل وقدرة أفضل على مواجهة حقائق عالم اليوم المتغيرة.

من الواضح أن أحد التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الدورة الأولى في الآلفية الجديدة يتصل بقدرتنا على تجميع جهودنا وطاقاتنا لكفالة التنفيذ المطرد والواقعي للقرارات التي اعتمدها رؤساء دولنا أو حكوماتنا، في سياق جبهة متحدة على صعيد العالم بأسره. ويجب أن نتذكر أن مواطني العالم كانوا شهودا على الالتزامات الرسمية التي أخذ زعماؤنا أنفسهم بها وأنهم جميعا يتوقعون أن يكون للقرارات والأولويات التي اعتمدها أولئك القادة تأثير في حياتهم اليومية. لذلك يجب علينا أن نبقي على جذوة مؤتمر القمة وهّاجة، ولكن أهم شيء هو أن نحافظ على ”روح الألفية“.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أتعرض بالمناقشة لعدد من الأمور التي يبدو أنها أجزاء حيوية من استجابتنا لهذه المسائل. وأول شيء، كما لاحظ كثير من رؤساء دولنا أو حكوماتنا سواء أثناء مرور مؤتمر قمة الألفية أو خلال مناقشاتهم حول الموائد المستديرة، هو أن التحدي الأول أمامنا يتمثل في العولمة. فقد أوجدت تلك الظاهرة وضعا جديدا في العلاقات الدولية بالقضاء على الحدود الوطنية وتكوين مجال وحيد، قرية عالمية، لنبض قلبها تأثير جوهري على طريقة حياة شعوبنا.

ومع أن العولمة تتيح فرصا كثيرة، فإنها لا يستفيد سوى حفنة قليلة من البلدان الغنية، بينما تتعرض الغالبية العظمى من البلدان لخطر التهميش المتزايد. ولذلك ينبغي لنا أن نسعى إلى تقديم إسهام متضافر حتى نكفل أن تصبح العولمة عملية إيجابية لجميع شعوب العالم، وليست ظاهرة ذات اتجاه واحد تؤدي إلى تفاقم الظلم وعدم الإنصاف بين شمال غني متمتع بالرخاء والسيطرة وبين جنوب يزداد فقرا باستمرار وينعدم لديه أي أمل في التنمية الحقيقية.

ونظرا لأن الأمم المتحدة تجسد تطلعات شعوب العالم للحياة في سلام وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن تشرع في تصحيح عملية العولمة بصفة عاجلة، بالبحث عن حلول مناسبة، وليكن من خلال مؤتمر دولي معني بالعولمة يكون القصد منه أولا وقبل كل شيء تشجيع عولمة الرخاء بدلا من عولمة الفقر.

ومن الواجب علينا أيضا أن نواجه تحديا آخر لا يقل أهمية وهو: صون السلم والأمن الدوليين الذي يظل هدفا بعيدا إذا فكرنا في الصراعات الكثيرة الضارة والمتنوعة التي تعرض للخطر هيكل الدول ذاته في أماكن كثيرة، ناهيك عن المعاناة التي تلحقها بالسكان المدنيين. وسيعود وفدي إلى أسباب هذه الصراعات ولا سيما منها ما يلبد سماء أفريقيا،

عندما تنظر الجمعية العامة في توصيات الفريق العامل المعني بالصراعات في أفريقيا.

وأود فقط أن أقول اليوم إن هذه الأزمات تتعزز وتتغذى بل وتستمر بالانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعميمها، وبالألغام المضادة للأفراد. ويتطلب التغلب على هذه الويلات المرعبة تعبئة عامة وجهودا متضافرة ومبادرات نشطة، من جانبنا للقضاء المبرم عليها.

وعلى نفس المنوال، يجب أن نولي أهمية خاصة لتقرير الإبراهيمي (A/55/305) عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فتوصياته تحدد شروطا مناسبة جدا لتحسين نظام حفظ السلام بما يتمشى بقدر أكبر مع واقع عالم اليوم.

وإصلاح مجلس الأمن، في هذا السياق، شرط آخر، يقصد به تحويل ذلك الجهاز المركزي المكلف بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلى جهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية ومصداقية. وسيعود وفدي إلى هذه القضايا عند نظرنا في تقرير الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن وتقرير الإبراهيمي.

وإذا كنا نرغب في تحويل الأمم المتحدة إلى أداة عصرية قادرة على الاستجابة لأولويات القرن الحادي والعشرين فالواضح تماما أن علينا أن نعزز دور الجمعية العامة ونرشد أعمال أجهزتها الرئيسية الأخرى؛ ولكن على جميع الدول الأعضاء أن تسدد بلا شروط وفي المواعيد المحددة اشتراكاتها في الميزانية.

ونشجع على أن تواصل الأمم المتحدة، أكثر مما سبق، التزامها بتنسيق أنشطتها مع أنشطة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

إننا نعيش اليوم في تناقض خطير. إذ يقال عموما إن العالم لم يسبق له أبدا أن جمَّع هذا القدر الكبير من الازدهار وأن تقدم في تلك المراحل الكثيرة من التقدم العلمي والتقني. إلا أن أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة لا يجدون كفايتهم من الطعام و ١,٢ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع يعانون من الأمية والبطالة والأمراض والجوائح كالإيدز والملاريا.

وهذا الوضع يطعن ضمائرنا لأننا نعلم أن وسائل القضاء على الفقر وما يتصل به من ويلات، موجودة وأن كل ما نحتاجه هو تحالف عالمي مدفوع بإرادة حقيقية لعمل شيء في هذا الأمر بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وشطب الديون وتنسيق مكافحة جميع الأمراض الرئيسية.

وفي فجر القرن الجديد، وبروح إعلان الألفية، يتعين على الدول الأعضاء في منظمتنا أن تصوغ بشكل ملموس حلفا أو تقيم شراكة جديدة من أجل التنمية، حتى يكون القرن الحادي والعشرون قرن التحالف العالمي من أجل تقاسم الازدهار. هذا هو التحدي الجسور الذي يجب أن نواجهه إذا كنا نريد إقامة نظام إنساني دولي جديد أكثر عدلا وإنصافا. وهذه خطوة معقولة أيضا إذا كنا نرغب حقا في الإسهام في القضاء على أسباب الصراعات ومن ثم في استقرار العالم.

في الختام أؤكد كما أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا قبلي لدى اجتماعهم هنا في إطار مؤتمر قمة الألفية المهيب، وأشدد مرة أخرى على الدور الذي لا بديل له الذي تؤديه الأمم المتحدة في التنظيم الجديد للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لمجتمعنا العالمي. وبوسع الأمم المتحدة ومنظومتها المساعدة في جعل هذا المجتمع العالمي أكثر إنسانية، باستنباط الحلول التي توجه مستقبل البشرية.

لا خيار أمامنا اليوم سوى سلوك طريق الأمل هذا الذي يمر بالضرورة عبر ترسيخ التعددية والعالمية.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام لتقريره الشامل والعميق عن أعمال المنظمة (A/55/1). ونشيد به لإثارة قضايا الشواغل الهامة للمجتمع الدولي، حتى وإن كان عدد منها مثيرا للجدل. فهذه القضايا يجب أن تواجهها الدول الأعضاء بجدية، خاصة في ضوء التوقعات المثارة إبان مؤتمر قمة الألفية.

واضح أن التحديات التي تواجه المنظمة، لا سيما في حالات الأزمات في كثير من أنحاء العالم، تظل باقية رغم ما يبذل من جهد. وفي مواجهة هذه الأزمات ينبغي زيادة الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتجميع الموارد وتنسيق الاستجابات كي تحقق أقصى تأثير. وواضح أيضا أن بناء ثقافة وقاية، كما اقترحها الأمين العام، فعل أكثر فائدة وأطول أمدا وأقل تكلفة من ردود الفعل تجاه الكوارث سواء أكانت طبيعية أم من صنع الإنسان.

ولزيادة التعاون والتنسيق بين شتى وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية وزيادة فعاليتهما أهمية خاصة في مواجهة هذه التحديات الكثيرة. بيد أن هذه الاستجابات يجب أن تأتي بطريقة لا تعرض الأمم المتحدة للاتهام بالانتقائية أو التحيز. وهذا ضروري لكفالة مصداقية المنظمة واحترامها.

كذلك تطرق الأمين العام إلى ''معضلة التدخل'' وأشار إلى ردود الفعل القوية من الدول الأعضاء إزاء قضية التدخل الإنساني، التي كان قد أثارها في البداية في تقريره إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وكان محقا في قوله إن المشكلة في أساسها مشكلة المسؤولية في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حين تتعرض أرواح الناس للخطر. وهذه مسألة يجب أن نفكر فيها سويا ولا بد أن تصل إلى فهم عام لما يجب أن يكون استجابتنا الجماعية لهذه الأوضاع. وواضح أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقف مكتوف اليدين أمام تلك المآسي الإنسانية الخطيرة. غير أنه في مقابل هذا يتحتم التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة ما يتعلق منها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها.

والتحدي الذي أمامنا هو إيجاد توازن سليم كي نكفل مع إنقاذ حياة البشر ألا تداس سيادة الدول. ونظل على اعتقادنا بأنه ينبغي إجراء مناقشة صريحة ومتعمقة لهذا المفهوم رغم أن القضية مثيرة للجدل. ونحن نثق في إجراء مناقشة صحية للموضوع لا لخنقه. ومع ذلك يجب علينا عندما نفعل ذلك أن نستلهم المبادئ المجسدة في الميثاق وألا نطرحها جانبا، لأنها توفر الأساس المتين الذي أنشئت عليه الأمم المتحدة. فتعزيز حقوق الإنسان ينبغي ألا يكون على حساب حقوق سيادة الدول.

ينبغي الإشادة بالأمين العام لإنشائه فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، الذي يترأسه السفير الإبراهيمي، لأغراض إجراء استعراض رئيسي لعمليات حفظ السلام والتقدم بتوصيات بشأن تحسين الترتيبات القائمة. ونحن نثني على الفريق لما قدمه من تقرير شامل وتوصيات جريئة تستحق أن تنظر فيها الدول الأعضاء بشكل جاد وعاجل. ونحن نوافق الأمين العام والفريق الرأي بأن من الضروري إصلاح عمليات حفظ السلام بشكل جذري لكفالة فعاليتها وصلاحيتها في سياق حالات الصراعات المعاصرة التي تعمل فيها، ومن الواضح أن علينا أن نفعل الكثير، وليس أقله تلبية الحاجة الملحة لتعزيز إدارة عمليات حفظ السلام التي ينقصها بشكل خطير الموظفون بأن نوفر لها الموارد البشرية اللازمة. ومما له أهمية مماثلة، ضرورة زيادة الموارد اللازمة للقيام بعمليات حفظ السلام في الميدان بشكل فعال، سواء من حيث تمويلها أو توفير القوات التي تسهم بها الدول الأعضاء.

إن صلاحية عمليات حفظ السلام تعتمد، في نهاية الأمر، على أمرين هما المال والأفراد. وعمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة تشكل عملية دينامية. وقد أصبحت بشكل متزايد متعددة التخصصات بطبيعتها استجابة للطابع المتزايد التعقيد للصراعات المعاصرة. ونحن نؤمن بأن النهج المتعدد التخصصات أو النهج الكلي لن يعالج عوارض الصراعات فحسب، بل وهو الأهم، يعالج أيضا الأسباب وراء الصراعات التي كثيرا ما تكون ذات طابع اجتماعي.

مازالت الجزاءات تشكل أداة مشروعة وقانونية لإرغام الدول على التقيد بالسلوك المقبول دوليا وبمبادئ السلوك فيما بين الدول. ومن المؤسف أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى خسائر كبيرة في أرواح السكان، وهو ما يدلل عليه بشكل واضح الحالة الإنسانية المستمرة في العراق اليوم. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه القضية بغية التخفيف من معاناة الشعب العراقي فيما يتطرق إلى مسألة السلم والأمن، وقضايا المفقودين من مواطني الكويت والبلدان الثالثة الأخرى، والممتلكات الكويتية التي لم تحسم بعد. وينبغي إغلاق ملف كل هذه القضايا إذا ما كانت الأوضاع ستصبح طبيعية من جديد في المنطقة.

ومما يشجع وفدي، الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في الوقت الراهن للتحرك في اتجاه فرض جزاءات أكثر تركيزا وأكثر استهدافا – ما يسمى بالجزاءات ''الذكية'' – والابتعاد عن الجزاءات الشاملة المستنزفة للقوى والتي تشكل بشكل واضح شكلا من أشكال العقوبات الجماعية. والجزاءات في المستقبل – التي تفرض إذا ما كانت ستفرض وعندما تكون ضرورية بشكل مطلق – ينبغي أن تكون لها أهداف معينة وأن تكون أهدافها محددة بوضوح وأن تكون لها إطارات زمنية محددة. وينبغي أن ترفع بمجرد أن تفي بغرضها وتصبح غير ذات صلة بالحالة مثلما كان يجب أن يحدث بالنسبة إلى الجزاءات المفروضة على ليبيا والسودان.

ونزع السلاح سيظل مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى المجتمع الدولي ما دامت الأسلحة – سواء كانت نووية أو تقليدية – تشكل التهديد الأساسي للسلم والأمن ورفاه الإنسان على كوكبنا هذا. ومما يثير قلق وفدي على وجه الخصوص، التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية ولكن أيضا الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ونحن، في القرن الجديد، ينبغي أن نكون أكثر عزما على العمل بشكل جماعي بغية إزالتها بشكل كامل. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة حارة بالأمين العام لأنه استرعى الانتباه إلى الأخطار التي يمثلها تطوير واختبار القذائف الطويلة المدى، وكذلك الخطر الذي يمثله النشر المحتمل لشبكات القذائف الدفاعية الوطنية، ونحن نتشاطر شواغل العديد من البلدان التي ترى أن نشر مثل هذا النظام الدفاعي يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد وأن يقوض نزع السلاح والجهود في مجال عدم الانتشار.

ما زال وفدي يعلق أهمية على الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها. ومما يؤسفنا أنه لم تبذل حتى الآن جهود في مجال السعي بنية حسنة إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وما زالت الدول الحائزة على الأسلحة النووية تحبط الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه في مؤتمر نزع السلاح. بل إن احتمالات إقامة عالم خال من الأسلحة النووية أصبحت أكثر قتامة مع وصول دول حائزة على الأسلحة النووية جديدة إلى الساحة.

وفي حين أننا نرحب بنتائج مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة تعهد الدول الحائزة على الأسلحة النووية القاطع بأن تتخلص بشكل كامل من الأسلحة النووية، فإننا ما زلنا نتشكك بشدة في وجود الإرادة السياسية لمتابعة تلك الالتزامات. فسجل الدول الحائزة على الأسلحة النووية على

أرض الواقع لا يثير ثقة كبيرة؛ فهو يتضمن كلاما كثيرا وأداء قليلا. وما زال على البقية منا الذين لا يملكون أسلحة نووية ولا يريدون أن يمتلكوا أسلحة نووية أن يواصلوا ويديموا الحملة من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤيد بشدة دعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة مسألة الأسلحة النووية.

في مجال الأسلحة التقليدية، ما زال يثير استياءنا وانزعاجنا ، انتشار الأسلحة التقليدية وتدفقها، بما فيها الأسلحة الصغيرة، إلى البلدان النامية، وهو ما يؤجج الحروب في العالم الثالث، من قبيل الحروب في أفريقيا التي اتسمت حروبها باستخدام لا الأسلحة الصغيرة فحسب، بل أيضا أسلحة تقليدية متزايدة التطور ورفيعة التكنولوجيا بفضل التسويق المقدام لتجار الأسلحة في البلدان المتقدمة النمو. ومن ثم، نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي نأمل أن يتطرق إلى هذه الفئة من الأسلحة التي أدت بالمناسبة إلى قتل أكبر عدد من الأشخاص في تاريخ الصراعات البشرية.

ومن الواضح أن أعمال العنف ضد المدنيين الآخذة في التزايد غير مقبولة من المجتمع الدولي ويجب أن تدان كلما وأينما ترتكب. وينبغي أن يحاسب المسؤولون عن هذه الجرائم النكراء إما أمام أجهزة القضاء الوطنية في البلدان التي ترتكب فيها تلك الجرائم أو كلما وأينما كان ذلك ضروريا، بواسطة المحاكم الجنائية الدولية ذات الصلة. وإلى حين إنشاء آلية عالمية لتطبيق القانون للتصدي لهذه الجرائم قد يقتضي الأمر إنشاء محاكم لحالات بعينها كلما وأينما كان ذلك ضروريا، مثلما حدث بشأن إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وينبغي أن يؤيد المجتمع الدولي بقوة هاتين المحكمتين الدوليتين والمحكمة الجنائية التي من المقرر إنشاؤها لسيراليون، وهو ما سيوجه رسالة واضحة لا غموض فيها إلى مرتكبي الجرائم المحتملين.

والاعتداءات على موظفي الأمم المتحدة والموظفين الإنسانيين الدوليين في الميدان زادت مؤخرا أيضا. وينبغي إدانة هذه الأعمال بشدة. وعلى المنظمة أن تكفل سلامة موظفيها فيما يضطلعون باسم الإنسانية بأعمالهم النبيلة المتسمة بنكران الذات. وكنا قد دعونا في الماضي إلى الاعتراف بشكل لائق بإسهاماتهم في الأمم المتحدة، تقديرا لخدماتهم. وعلى ضوء التضحيات التي قدموها وسيواصلون تقديمها باسم الإنسانية، نرى أن من المناسب أن تكرمهم الأمم المتحدة بشكل لائق.

لقد استرعى الأمين العام الانتباه إلى تكاليف وفوائد العولمة التي لا تزال تخضع لكثير من المناقشة في هذا المحفل وغيره. ومن الواضح أن العولمة ليست الدواء الشافي من كل العلل، فهي تشكل تحديا للعديد من البلدان النامية فيما تبدأ في دمج اقتصاداتها في الاقتصاد الأكبر للعالم. والواقع أنه بعد العولمة صارت الانقسامات الآخذة في التعمق والفجوات الإنمائية في العالم المعاصر أكثر فظاظة وحرجا وأصبحت أمرا يثير قلقنا العميق. وإذا لم تعالج العولمة بالشكل اللازم، فإنها ستوسع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بدلا من تضييقها مع ما سيترتب على ذلك من نتائج وخيمة بالنسبة للبلدان النامية وصحة الاقتصاد العالمي، ومن المؤكد أن هذا سيشكل نكسة خطيرة للتقدم الذي أحرز حتى هذا التاريخ. ولكي تكون العولمة مقبولة من الجميع، علينا أن نكفل مشاركة كل البلدان في النظام التجاري الدولي بشكل فعال ودمج أهدافها الاجتماعية والإنمائية في الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية.

ويسعد وفدي الاهتمام المستمر بمسألة العولمة ومناقشتها، فهذا يعبر عن الانشغال العميق بآثارها ووقعها على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان النامية. والمناقشات التي

أجريت هنا في الأمم المتحدة، وبخاصة خلال انعقاد مؤتمر قمة الألفية، وفي المحافل الدولية الأخرى من قبيل مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، زادت الوعي في البلدان المتقدمة النمو بأوجه ضعف بلدان الجنوب. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تفهم أكبر للمشاكل التي تواجهها البلدان في العالم النامي.

وفي هذا الصدد، فإننا نشجع إذن الأمم المتحدة على مواصلة إشراك هذه المؤسسات في حوار متواصل بشأن هذه القضايا وغيرها من القضايا الهامة. ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة تستطيع، بل وينبغي، أن تضطلع بدور محوري في المساعدة على التوصل إلى توافق دولي في الآراء على كثير من هذه القضايا.

ولا يسعنا أن ننكر الصلة الوثيقة بين العولمة والتنمية من جميع جوانبها. ومن الواضح أنه بينما يمكن لقوى السوق العالمية توليد الثروة والرخاء، فإنه يمكنها أيضا أن تقود إلى التوترات السياسية وعدم الاستقرار عندما يكون التأثير على التنمية متفاوتا أو غير متساو.

وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى المؤتمر الدولي القادم المتعلق بتمويل التنمية، والذي ينبغي أن يعالج قضية احتياجات التنمية للبلدان النامية، ولا سيما الواقعة منها في أفريقيا وأقل البلدان نموا في المناطق الأخرى. وينبغي لهذا المؤتمر أن ينظر، على سبيل الأولوية العليا، في سبل ووسائل تمويل التنمية في سياق الاقتصاد سريع العولمة. وينبغي تنشيطه بفلسفة الاهتمام الذاتي المستنير وبقضية أن وجود عالم أكثر رخاء سيكون لصالح الجميع.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تشهد الفقرات الأساسية من تقرير الأمين العام على حقيقة أن الأمم المتحدة – كما ذكر رئيس الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير بوتين في مؤتمر قمة الألفية – تعلمت أن تحل أكبر مشاكل العالم تعقيدا، وهي تقوم بحلها.

لقد أكد ممثلو المجتمع الدولي على أعلى المستويات، خلال تلك المناسبة التاريخية، أن الأمم المتحدة مستمرة في تأدية دور مركزي في ضمان السلام والاستقرار على كلا الصعيدين العالمي والإقليمي.

وكنا نعتقد دائما، ولا زلنا نعتقد، أن وجود أمم متحدة قوية وقادرة يعد أداة رئيسية في البحث عن ردود جماعية على تحديات عصرنا. ونحن نعتبر المنظمة محفلا لا بديل عنه لحسم المشاكل العالمية للأمن والتعاون من أجل تشكيل نظام عالمي مستقر ومتعدد الأقطاب وديمقراطي.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن تحقيق السلام والأمن المستدامين لجميع البلدان والشعوب يبقى هدفا هاما للأمم المتحدة على عتبة القرن الحادي والعشرين كما كان في وقت إنشاء المنظمة قبل أكثر من نصف قرن. وفي الوقت ذاته ليس لدينا أسباب تجعلنا نشعر بالارتياح. ويشير هذا أولا، وقبل كل شيء إلى أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الوجوه بشأن صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وتبقى عمليات حفظ السلام بلا منازع مجالا من المجالات ذات الأولوية العليا في نشاط المنظمة. بيد أن المشاكل الحالية الواسعة النطاق في المناطق الساخنة التي تتراوح بين أفريقيا وجزر البلقان وتيمور الشرقية، تتطلب تحسينا جذريا لإمكانات الأمم المتحدة في حفظ السلام. وتنوي روسيا، من جانبها، أن تعزز هذا بنشاط.

ولقد بيّن مؤتمر قمة الألفية وبيّنت الجمعية سبلا لزيادة فعالية الأمم المتحدة في منع وتسوية الصراعات في العالم. وكان هذا، في جملة أمور، هدف التوصيات الواردة في تقرير فريق الإبراهيمي تحت إشراف الأمين العام. ونحن نتشاطر النهج الأساسي، على النحو المذكور في الوثيقة،

والذي من الواضح أنه سيصبح موضوع مناقشة شاملة في هذه الدورة.

ومن رأينا أنه من الأهمية القصوى رفع وزيادة إمكانيات الأمم المتحدة في الوزع الفعال لقوات حفظ السلام. والواضح أنه من الضروري لتحقيق هذا الغرض إنهاء وضع نظام القوات الاحتياطية في أسرع وقت ممكن.

ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام على أن هياكل حفظ السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة، إدارة عمليات حفظ السلام، تحتاج إلى تعزيز.

ونحن نتفق مع أولئك الذين يؤمنون بأنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف موقف المتفرج على آلام ومعاناة ملايين الناس ودوس حقوقهم الإنسانية على نحو فاضح. ومما لا ريب فيه أن هناك حاجة إلى مراعاة الدروس والمآسي في سربرنيتسا ورواندا.

ونحن مقتنعون، في الوقت ذاته، أنه من المستحيل تحقيق وقف لانتهاكات القانون الإنساني الدولي عن طريق الإجراءات المضادة للميثاق. ومن المناسب الإشارة إلى أنه في الوثائق الختامية لمؤتمر قمة الألفية واجتماعات مجلس الأمن على أعلى المستويات، كانت هناك إعادة تأكيد على تكريس المجتمع الدولي بكامله لتعزيز السلام والأمن طبقا لمبادئ ومقاصد الميثاق. كما تم التأكيد على أنه يجب تنفيذ تفاعل الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية على أساس الفصل الثامن من الميثاق. ويعني هذا تأكيدا غير غامض على الاختصاص الحصري للمجلس في التخويل باستعمال القوة في العلاقات الدولية. وبخلاف ذلك، فإن العالم سوف يترلق إلى الفوضى وانعدام الشرعية عندما تبذل المحاولات لفرض النظام عن طريق الحق في استعمال القوة تحت ستار مفهوم التدخل الإنساني والسيادة المحدودة. وفي حالات التهديد أو تقبل الانتهاكات الضخمة لحقوق الإنسان الأساسية كأمر واقع، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بالتضامن طبقا لقرارات مجلس الأمن وبالالتزام الدقيق بالميثاق. وهذا في رأينا جوهر الرد على معضلة التدخل التي صاغها الأمين العام في تقريره المقدم إلى مؤتمر قمة الألفية.

ونحن نحبذ استحداث قواعد للقانون الدولي تسري على البحث عن الردود الفعالة على التحديات الإنسانية لعصرنا. ويجب القيام بالأعمال المتعلقة بتكييف القواعد القانونية الدولية مع الحقائق الجديدة على أساس جماعي وعلى أساس ثابت من الميثاق. وبهذه الطريقة وحدها سيكون من الممكن صياغة معايير عامة وواضحة ومقبولة عالميا، ووضع إطار قانوني للإجراءات القسرية التي يتخذها المجتمع الدولي في الحالات الإنسانية الطارئة.

ونحن نشاطر الأمين العام تقييماته بشأن الأهمية المتزايدة للدبلوماسية الوقائية – تعزيز ثقافة اتقاء الصراعات التي ستحتل الآن مكان ثقافة الرد. فالمجتمع الدولي يمتلك مجموعة فريدة من الوسائل السياسية والدبلوماسية لحسم أية مشاكل دولية بالفعل. ويجب الاستفادة منها بصورة فعالة. والعمل على منع وتسوية جميع أنواع الأزمات عن طريق الوسائل الدبلوماسية السياسية يجب أن يصبح عنصرا مركزيا في الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين – عنصرا مركزيا من الجهود لضمان الاستقرار الاستراتيجي.

ونحن نؤمن بأنه من الأهمية بمكان مواصلة النظر المتعمق في مفهوم بناء السلام بعد الصراع. ونتفق تماما مع النتيجة التي توصل إليها تقرير الأمين العام بشأن ضرورة تحسين إجراءات تطبيق جزاءات مجلس الأمن بما يزيد فعالية ومرونة نظم الجزاءات. والجزاءات وسيلة قوية للغاية لردع ومنع الصراعات وتتطلب نهجا حذرا بصفة خاصة.

وأود مرة أخرى أن أؤكد على أنه لا ينبغي للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أن تصبح وسيلة لمعاقبة

البلدان والشعوب، كما كانت الحالة لسوء الحظ في حالات كثيرة جدا. وهناك ضرورة عند فرضها لوجود أهداف واضحة تماما، والاتفاق في حينه على الشروط الواضحة والآليات لرفعها، وإمكانية تخفيفها بالتدريج. ولا ينبغي للجزاءات أن تؤدي إلى زعزعة الحالة الاقتصادية، سواء داخل البلد الذي تستهدفه الجزاءات، أو في بلدان ثالثة.

ومما تستحق انتباهنا أيضا السياسة الاستراتيجية للمنظمة في مجال التنمية، والتي تأكدت في تقرير الأمين العام، الرامية إلى القضاء على الفقر والتي تسمح باتباع سياسة وطنية فعالة في الميدان الاجتماعي. ومما له أهمية خاصة نشاط الأمم المتحدة لضمان توزيع أعدل لفوائد العولمة بين جميع البلدان، وذلك في جملة أمور، عن طريق ضمان المشاركة الفعالة لكل منها في النظام التجاري الدولي، وتعزيز النظم المالية الدولية من أجل التصدي للأزمات الناشئة وتحسين الوصول إلى الموارد المالية لأغراض التنمية.

وكما يلاحظ التقرير، فإن نمو الكوارث الطبيعية وعددها ونطاقها أمور تتطلب تعاونا دوليا أوسع في ميادين تقديم المساعدات إلى السكان الذين يعانون منها. وينبغي أن يكون الهدف، كما ذكر عن حق، النهوض باستخدام الإنجازات العلمية والتقنية بقصد تقليل مخاطر هذه الكوارث.

ونود مرة أخرى أن نسترعي الانتباه إلى المقترحات الروسية الرامية إلى زيادة فعالية الإمكانات الدولية للرد على الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان. ونحن نؤمن بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تجري في البداية جردا للإمكانيات الموجودة في هذا الميدان على صعيد قطري وإقليمي ودولي وتضع توصيات عملية على هذا الأساس.

ويشدد التقرير عن حق على تكثيف التفاعل والتكامل بين المسائل التي تمس البيئة، والتجارة والتنمية. ومهمة توضيح العناصر الإيكولوجية في الميثاق العالمي مسألة ملحة أيضا. ونحن نعتبرها ضرورية لإبقاء هذا الموضوع في مركز اهتمام الأمم المتحدة.

ونؤيد الفكرة الواردة في تقرير الأمين العام عن أن من واجب رابطة الأمم العمل في مواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد رأينا بوضوح العديد من الحالات التي أدى فيها العجز عن العمل، فيما أدى، إلى تزايد وحشية التمييز ضد مواطنينا في بعض دول ما بعد مرحلة الاتحاد السوفياتي وإلى تبرير الفاشية وتمجيدها. وينبغي لحماية حقوق الإنسان أن تقوم على أساس قواعد قابلة للتطبيق عالميا، بدلا من النفعية السياسية والتطلعات الجيوستراتيجية.

وتدعم روسيا بنشاط زيادة اهتمام الأمم المتحدة بمشاكل مكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وسنساهم خلال هذه الدورة بكل طريقة ممكنة لتوسيع الأساس القانوني للتعاون في مكافحة الإرهاب ولاعتماد الاتفاقية المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وينبغي للمنظمة أن تكون أكثر نشاطا في عملها لمكافحة الفساد وفي إنشاء أساس قانوني عالمي للتعاون فيما بين الدول في ذلك الميدان.

وعموما، فإن تقرير الأمين العام، إذ يحفز المناقشة الخلاقة بشأن السبل الكفيلة بتحسين الأمم المتحدة، فإنه يؤكد أيضا مرة أخرى الفكرة القائلة إن أهمية أهداف ومبادئ المنظمة وقدرتها على الإلهام لم تضمحل البتة، بل إنها آخذة في الازدياد. ونتائج مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية تقتضي منا جميعا تنسيق التدابير العملية لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لهذا المحفل الفريد والآلية التي لا بديل لها للاتصال فيما بين الدول وتسوية الصراعات تحقيقا لمصالحنا المشتركة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.